اتجاهات النمو السكانى فى ظل الصراع على أرض فلسطين

د. محمد سالم إبراهيم سالم مقلد*

كان البعد السكانى فى بؤرة اهتمام الكيان الإسرائيلى عند تكوينه واختلاقه على الأرض الفلسطينية من أول يوم . فإسرائيل دولة مطبوعة Superimposed State بحكم تكوينها الاستيطانى المهاجر[1]، فقد شهد النمو السكانى على أرض فلسطين التاريخية[2] تناميا واضحا ، وذلك من خلال الهجرة والتهجير فى السابق ، متمثلا ذلك فى هجرة اليهود بأعداد كبيرة من أنحاء العالم إلى فلسطين فى مقابل تهجير الفلسطينيين من أرضهم ، حتى أصبح الواقع يظهر الأغلبية السكانية على أرض فلسطين للإسرائيليين، ولكن فى ظل ذلك يبقى الشق الثانى المؤثر فى النمو السكانى بفلسطين وهو الزيادة الطبيعية التى تلعب دورا إيجابيا لصالح السلطة الفلسطينية على الدوام وبصورة لم تستطع إسرائيل تحقيقها أو مجاراة الفلسطينيين فيها ، الأمر الذى يزيد الصراع سخونة بفلسطين، فليس خفيا أن ذلك يقلق المسئولين فى إسرائيل التى نشأت فى الأساس على الهجرة إلى فلسطين مشفوعة بالتفوق العددى أيضا – على الرغم من أن هناك مسئولين ومفكرين كثيرين يعتبرون أن قوة إسرائيل السكانية تكمن فى الكيف وليس فى الكم وأنها قادرة على توظيف الشتات من يهودى العالم فى المجالات المختلفة لصالحها[3] خاصة إذا كانت متفوقة فى الجانب العسكرى عن سائر دول المنطقة ، ولكن الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت عام 2000 بينت أن الوضع السكانى له دور فى الصراع القائم ، خاصة عندما أرادت إسرائيل القيام بعمل تعبئة لاحتياطى الجيش فى مواجهة الانتفاضة مما أثر سلبيا على الجبهة الداخلية والاقتصاد.

وهدفت الدراسة إلى إظهار أمر تنامى السكان على أرض فلسطين التاريخية وتطوره منذ قيام إسرائيل وصولا إلى الوضع الراهن فى ظل الصراع، كذلك تتبع أثر هذا التنامى من خلال

---

* أستاذ مساعد الجغرافيا البشرية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة .

(1) محمود توفيق محمود ، الجغرافيا السياسية لإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسات الخاصة ، العدد 13 ، 1977 ، ص 6 .

(2) يقصد بفلسطين التاريخية فلسطين الأنتداب أى أراضى السلطة الفلسطينية وإسرائيل .

(3) نادر فرجانى ، العرب فى مواجهة إسرائيل. القدرات البشرية والتقنية، مركز المشكاة للبحث، مصر: almishkat.org http://WWW.

المركب السكانى ومدى توازن السكان على أرض فلسطين التاريخية برمتها ، ثم تتبع حركة النمو السكانى فى المستقبل القريب وأثرها فى القضية الفلسطينية كأحد جوانب الصراع. وتجدر الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية قد تناولتها بالبحث والتحليل كافة تخصصات العلم تقريبا ومن كافة الاتجاهات سواء المتعاطفة معها أو ضدها أو حتى المحايدة ، وذلك على المستوى العالمى والإقليمي والمحلى، ومن منطلق أن الجغرافيا علم جدير بفهم المركب المكانى الطبيعى والبشرى[1] فقد تمت دراسة هذا البحث من خلال

المنهج التاريخى والذى يتم التركيز من خلاله على تطور الظاهرة وتغيرها وتأثير ذلك على واقعها ومن ثم على مستقبلها[2].

واستكمالاً لما سبق فما كانت إسرائيل منذ نشأتها فى واقع الأمر إلا "حارة يهود" كبرى ، كان حلم اليهود ومنتهى آمالهم أن تضمهم حارة اليهود الكبرى – كما يردد بذلك الكثيرون – ذلك الحلم الذى راودهم منذ القرون الوسطى، إلى أن جاء "هرتزل" (1860 – 1904م) فى مؤتمر عقد بمدينة "بازل" السويسرية والذى حول هذا الحلم الخيالى إلى نظرية سياسية عنصرية ، هى الصهيونية[3]. وقد حرص " هرتزل" على أن يجمع اليهود تحت مظلة الصهيونية ، ليس من منطلق المصلحة وحماية الذات فحسب ، بل عمل على صبغ دعوته بطابع دينى ، وهو التجمع حول معبد سليمان ، وإعادة أمجاد دولة اليهود فى "أورشليم" التى اندثرت منذ ألفى عام أو يزيد ، وأصبح الشعار الذى يتبادله اليهود طوال القرن العشرين هو "تراكم العام القادم فى أورشليم" وتجدر الإشارة إلى أنه لو حسنت نيات اليهود الأوائل وكانت حريصة على حماية الذات فعلا، لقبلوا ما عرض عليهم من تأسيس وطن قومى فى بلاد أكثر خصوبة وأوفر خيراً، من قبل الإنجليز – تنفيذاً لوعد استلبوه منهم "وعد بلفور" – الذى قيل عنه بحق– أنه صدر ممن لا يملك لمن

---

(1) محمد محمد زهره ، بعض قضايا المنهج فى الجغرافيا ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، 1998 ، العدد32 ، الجزء الثانى ، ص 77 .

(2) السعيد إبراهيم البدوى ، قضايا جغرافية . تأملات فى الفكر الجغرافى ، القاهرة ، 1992 ، ص 138 .

(3) كلمة الصهيونية : مشتقة من الاسم "صهيون" وهو اسم ربوة فى القدس ثم أصبحت الصهيونية خاصة باليهود ، هذا هو المعنى اللفظى للكلمة ، أما المعنى السياسى فيختلف عن ذلك : فهى حركة سياسية عنصرية أحيت فكرة أرض الميعاد وإقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين بحجة الحقوق التاريخية لليهود فى تلك الأرض .

لا يستحق[1]. فقد عرضت على القائمين على إنشاء الدولة الصهيونية بعض المستعمرات البريطانية فى أواسط القارة الإفريقية أو فى الأجزاء الخالية من أستراليا، وكان هناك آنذاك رأى عام لا يستهان به بين اليهود – وعلى وجه خاص بين اليهود الشرقيين، ومن كانوا يقيمون فى مصر – يدعو إلى قبول هذا العرض السخى[2].

ويعد جوهر الفكر الصهيونى فى قيام إسرائيل هو طرد الغير من أرضهم، أولئك السكان الأصليين أصحاب الأرض الفعليين، انسجاماً مع مقولة قديمة لهم "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" أى أنهم يعملون على إخلاء فلسطين من سكانها الأصليين، كما فعل الاستعمار الأمريكى بالهنود الحمر مثلا، وكما فعل الاستعمار الغربى فى الماضى بسكان البلاد الأصليين فى جنوب إفريقيا وزمبابوى وغيرها.

وفى عام 1940م كتب " جوزيف ماتيس" – أحد المسئولين عن الاستيطان اليهودى فى فلسطين – قائلا : "ينبغى أن يكون واضحاً فيما بيننا أن هذا البلد "فلسطين" لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين ... إننا لن نحقق هدفنا فى الاستقلال إذا ما بقى العرب فى هذا البلد الصغير، والحل الوحيد يتمثل فى إفراغ

فلسطين من الفلسطينيين، أو على الأقل فلسطين الغربية "غرب نهر الأردن" من العرب ... وليس ثمة من وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة – نقلهم جميعاً – ينبغى ألا تبقى قرية واحدة أو قبيلة"[3].

---

(1) فكانت الفرصة مواتية للصهيونية ، إذ أن بريطانيا دولة استعمارية عظمى فى ذلك الوقت ، ويمكن الاعتماد عليها ، كما كان لليهود نفوذا فى بريطانيا ، بل فى داخل السلطة البريطانية ، فقد كان عدد من اليهود من ذوى النفوذ السياسى والاقتصادى قد دخلوا البرلمان البريطانى ومجلس العموم كنواب ولدورات عديدة ودخلوا الحكومة كوزراء بل وكرؤساء للوزارة ، هذا بالإضافة إلى أن فلسطين كانت المستهدفة من قبل الحركة الصهيونية لتكون وطناً قومياً لليهود ، قد وقعت تحت الانتداب البريطانى وكانت معظم الدول العربية مستعمرة من قبل بريطانيا ، ذلك فضلاً عن أن بريطانيا نفسها كان من مصلحتها آنذاك أن تجد جماعة غريبة تدعمها وتزرعها فى هذه المنطقة لتفرض التجزئة عليها ، وتخلق مشكلات أزلية تعوق وحدة الأمة العربية وقواتها ، ومن ثم تستمر المصالح الإمبريالية الحيوية فى هذه المنطقة الهامة من العالم ، ولم تكن تلك أفكاراً نظرية تراود أحلام الصهيونية فحسب ، بل وضعت بمساعدة بريطانيا موضع التنفيذ الفعلى.

(2) محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2003 ، ص 164 ، 165 .

(3) عبدالملك خلف التميمى، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى . المغرب العربى – فلسطين – الخليج العربى. دراسة تاريخية مقارنة ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد71 ، 1983 ، ص 124 .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية ذاتها قد تبنت هذا الموقف عام 1944م عن طريق اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى[1]. وقد وجد القائمون على إنشاء الدولة الصهيونية فى فلسطين ضرورة اللجوء إلى وطن قومى واحد لهم فى فلسطين ، خشية على يهود العالم من أن يذوبوا فى سكان العالم ، حيث إن يهود العالم آخذون فى التناقص – حسب زعمهم – فتعريف اليهودى لديهم : هو من يولد لأبوين يهوديين ، وبالتالى عندما يتزوج اليهودي من غير اليهودية – كما يحدث كثيراً فى الغرب – فإن المولود لا يكون فى هذه الحالة يهودياً ، ومن ثم فإن عدد اليهود فى العالم يتناقص ولا يتزايد وإنما يقدر الآن عدد اليهود فى العالم بنحو 13 مليون نسمة ، علماً بأن عددهم كان عام 1967 نحو 16 مليون نسمة ، بل كان عددهم فى عام 1945 نحو 20 مليون نسمة[2]. ومن ثم وضعت الاستراتيجية الإسرائيلية ، حيث جعلت من الضرورى إعادة التوازن السكانى ، بحيث يكون اليهود الأغلبية فى فلسطين ، فكانوا يدركون أن ذلك هو السبيل إلى قوة إسرائيل وبقائها[3].

التطور السكانى الإسرائيلى – الفلسطينى :

لا شك فى أن الركائز الأساسية التى قامت عليها الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين والصراع مع الفلسطينيين منذ البداية هى الاستيطان السكانى متمثلاً فى اتجاهين هما : هجرة اليهود إلى فلسطين الأمر الذى يستوجب معه السيطرة على الأرض هذا من جهة ، ثم تهجير الفلسطينيين من بلادهم من جهة أخرى.

أولاً : الاستيطان السكانى لليهود فى فلسطين :

تجدر الإشارة إلى أن تعداد اليهود فى فلسطين إبان القرن الثامن عشر تراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف يهودى فقط ، فى وقت تراوح التعداد الكلى للسكان بفلسطين بين مائة وخمسين ألفاً ومائتى ألف نسمة، وكان معظم اليهود فى ذلك الحين يقيمون فى القدس التى استقر بها حوالى ثلاثة آلاف يهودى، أما المتبقون منهم فقد عاشوا فى الخليل وطبرية وصفد ، كما عاشت قلة قليلة

---

(1) روز مارى صايغ ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة ، ترجمة/ خالد عايد ، بيروت ، 1980، ص 87 .

(2) محمد مصطفى ، جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 ، ص 7 .

(3) عبد الملك خلف التميمى ، مرجع سبق ذكره ، ص148.

منهم فى عكا وغزة ، وفى بعض قرى الجليل ، وتضاءل الوجود اليهودى فى فلسطين ، خاصة فى الفترة التى قامت فيها قوات نابليون بونابرت بغزو فلسطين ، فكان تعداد اليهود آنذاك يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف. أما منذ القرن التاسع عشر فقد تزايد تعداد اليهود فى فلسطين نتيجة لحركة الهجرة اليهودية المستمرة من بلدان أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا وتركيا والبلقان[1]. وقدر تعداد اليهود فى فلسطين فى عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعشرة آلاف يهودى أقام نصفهم تقريبا فى القدس ، فحينما تعرضت الجليل فى عام 1837 إلى هزة أرضية قوية ألحقت الدمار بصفد وطبرية، وانتقل معظم الفارين من هذا الدمار إلى القدس ، وشهدت نفس الفترة حدوث تطور ملموس فى بعض المدن الساحلية مثل يافا وعكا وحيفا ، ولذلك تزايد تعداد اليهود المقيمين بها ، ولم يعد الوجود اليهودى منذ ذلك الحين مقصوراً على الأماكن اليهودية المقدسة ، فقد وصل تعداد اليهود فى فلسطين فى عام 1880 إلى ستة وعشرين ألف يهودى أقام غالبيتهم أيضاً فى القدس[2]. وقد أخذ الاستيطان الإسرائيلى منهجاً منظماً منذ ذلك الحين نستطيع أن نحدده فى مرحلتين رئيسيتين هما : مرحلة ما قبل عام 1948 ، ومرحلة ما بعدها.

أ) مرحلة ما قبل عام 1948 :

وتميزت بأنها كانت ذات سياسة مبرمجة منذ البداية ، حيث تمت السيطرة على الأراضى الخصبة ذات الموقع الاستراتيجى والتى تتوافر فيها المزايا الاقتصادية والعسكرية والجغرافية ، حتى تتمتع بالحماية الطبيعية وسهولة الاتصال وإمكانية الدفاع[3].

وقد بدأت الخطوات الأولى العملية لتطبيق سياسة الاستيطان الزراعى – على وجه التحديد – مبكرة فى فلسطين حتى قبل قيام الحركة الصهيونية رسمياً عام 1870 عندما أنشئت مدرسة زراعية قرب مدينة يافا عند أقامة مستعمرة إيتاح تكفا "لب الأمل " إلا أن هذه المستعمرة لم يقدر لها النجاح آنذاك فأعيد تأسيسها عام 1883 مع قدوم مهاجرى الموجة الأولى إلى فلسطين[4].

---

(1) صموئيل اتينجر ، اليهود فى البلدان الإسلامية 1850- 1950 ، ترجمة / جمال أحمد الرفاعى ، الكويت، عالم المعرفة ، 1995 ، العدد 197 ، ص 174 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 175 .

(3) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة الصهيونية فى مصر 1898 – 1954 دراسة تحليلية ، القاهرة ، 1979 ، ص 82 .

(4) محمد عرابى نخلة ، تطور المجتمع فى فلسطين 1920 – 1948 ، أطروحة دكتوراه ، آداب القاهرة ، 1978 ، ص 269 .

وكان لسياسة الاستيطان الزراعى هدف محدد، وهو الربط بين المستوطن والأرض بصورة حميمة تدفعه للاستماتة فى الدفاع عن هذه الأرض، ومن جهة ثانية يتأثر الفلاحون الفلسطينيون عند انتزاع الأرض منهم بالوسائل المختلفة التى أدت بهم إلى الهجرة نحو المدن والمناطق المجاورة وإلى تدهور الأوضاع المعيشية لأولئك الفلاحين ، خاصة وأن المستوطنات اليهودية كانت تستخدم العامل اليهودى وليس العربى، فأدى ذلك إلى إفقارهم[1]. وكان من أثر السياسة الاستيطانية الزراعية الإسرائيلية الزيادة المطردة فى مجموع العاملين بالزراعة بالمستوطنات من 4% من مجموع السكان الإسرائيليين عام 1900 إلى 27% عام 1946[2].

ويعبر عن نجاح هذه السياسة فيما بعد ويؤكد عليها "ديفيد كروسمان" : الأستاذ بجامعة بارإيلان الإسرائيلية ، قائلاً : "إن إقامة المستوطنات الحالية هى النموذج الأفضل المعبر عن مسيرة المستوطنات التى بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وساعدت على التحول من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد الحديث"[3]. وقد تمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل عام 1948 على مراحل متعاقبة على النحو التالى :

1- **المرحلة الأولى** : فيما بين عامى 1882 – 1903م وقد تدفق على فلسطين خلالها 25 الف يهودى بمساعدة محبى صهيون الذين عاشوا تحت رعاية البارون روتشيلد وبمعونته وكانت غالبية اليهود الوافدين أثناءها من روسيا القيصرية .

2- **المرحلة الثانية** : فيما بين عامى 1904 – 1913 وتمكنت خلالها جماعة صهيونية تعرف باسم "الرواد" من إدخال 40 ألف يهودى إلى فلسطين أسسوا المستعمرات الزراعية بها وتأسست خلالها مدينة تل أبيب – وكان معظم الوافدين من روسيا القيصرية إثر اغتيال قيصر روسيا عام 1881 على يد مجموعة من الشبان الروس الثوريين من بينهم مواطنة يهودية ، حيث أجريت التحقيقات مع يهود روسيا ، وسرعان ما أمسك مخططو الفكر الصهيونى الأوائل بهذا الخيط وتبنوا ما يسمى بالدعوة إلى قومية الشتات[4]، وقد نشطت الهجرة فى هذه المرحلة حينما نصب وايزمان نفسه زعيماً للحركة الصهيونية العالمية.

---

(1) عبد الملك خلف التميمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

(2) محمد عرابى نخلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

(3) David Crossman: The Bunched Settlement Pattern (Samaria) and the (Hebron) Mountains Bar . Ilan University, Israel , Inst . Br . Geogrge. N.S., 6. 1981, P. 503.

نقلاً عن : عبد الملك خلف التميمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

(4) عبد الخالق عبد الله جبه وآخرون ، القدس والاستيطان – مؤامرة التهويد والمواجهة ، سلسلة إصدارات المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ، 1999م ، ص 85 .

3- **المرحلة الثالثة** : وقد جاءت فى أعقاب وعد بلفور سنة 1917 ، وتتحدد زمنياً بين عامى 1919 – 1923 ، وقد هاجر خلالها إلى فلسطين 35 ألف يهودى ، جاء معظمهم من شرق أوروبا ، وواصلوا إنشاء المستعمرات الزراعية كذلك.

4- **المرحلة الرابعة** : وقد جاءت مع السنوات الأولى للانتداب البريطانى ، وتتحدد فيما بين عامى 1923 – 1931 ، وفد إلى فلسطين خلالها 81 ألف مهاجر يهودى بتشجيع من الوكالة اليهودية ، وكانت هذه المرحلة دفعة قوية لتثبيت حركة الهجرة فى فلسطين وقد أسس اليهود خلالها قرابة مائة مستعمرة زراعية.

5- **المرحلة الخامسة** : فيما بين عامى 1932 – 1939 ، وقد تأثرت هجرة اليهود خلالها بالحركة النازية فى أوروبا ، مما أدى إلى زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، حيث أنها شهدت هجرة 225 ألف يهودى غالبيتهم أوروبيين[1].

ب) مرحلة ما بعد 1948 :

تزايد تيار الهجرة اليهودية ، فيما بعد قيام إسرائيل سنة 1948 ، وذلك راجع إلى التشجيع المستمر واجتذاب المهارات والقدرات اليهودية المختلفة للعيش فى إسرائيل ، حتى أصبحت الهجرة بالنسبة لها صمام الأمن ومصدر القوة فى الواقع ، وقد جاء فى إعلان الاستقلال أن إسرائيل ستفتح أبوابها لهجرة اليهود المنتشرين فى كافة أنحاء العالم ، ومن أجل ذلك أصدرت إسرائيل قانون العودة فى يوليو سنة 1950 والذى يقضى بأن كل يهودى فى أية بقعة من العالم يحق له دخول إسرائيل كمهاجر[2].

ومع التطور الملحوظ منذ عام 1948 فى حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، إلا أن هناك تذبذباً فى تيار الهجرة من عام إلى آخر ، كاستجابة للظروف السياسية التى تمر بالمنطقة وتواجهها إسرائيل بطبيعة الحال ، فحتى نهاية عام 1967 كانت إسرائيل قد استقبلت 1247000 مهاجراً ، ولكن من جهة أخرى فى خلال هذه الفترة (1948 – 1967) غادر إسرائيل نحو 170 ألف مهاجر من إسرائيل ، أى نحو 13% من حجم الهجرة الوافدة ، ومنذ سنة 1953 استمر متوسط الهجرة العائدة من إسرائيل بحوالى 8000 مهاجر سنوياً تركوا إسرائيل بعد هجرتهم إليها،

---

(1) فتحى محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 239 – 240 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 240 .

وذلك نتاج القلاقل السياسية التى شهدتها وتشهدها المنطقة إلى جانب ما يلاقيه المهاجر من تفرقة واضحة بين المهاجرين "الاشكينازم" القادمين من غرب أوروبا و"السفرديم" القادمين من شرقها، بل واليهود

العرب وغيرهم من يهود روسيا القيصرية ، ذلك إلى جانب من اعتبر الهجرة إلى إسرائيل بمثابة ترانزيت إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك بالإضافة إلى أن البعض لم يجد حقيقة ما هاجر من أجله فى إسرائيل.

ووفد لإسرائيل المهاجرون من الشرق والغرب ، من شرق أوروبا خاصة بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا سابقاً وبلغاريا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وكذلك من الدول العربية إلا أنه منذ عام 1956 كانت الهجرة اليهودية متجهة من أمريكا وأوروبا بصورة تفوق الوافدة من آسيا وإفريقيا فى الأعوام المتلاحقة فيما عدا عامى 1962 و 1963[1]. وقد استطاعت إسرائيل عن طريق الهجرة أن تقلل من الفجوة السكانية ، ومن شدة الانحدار الجيوبولوتيكى بينها وبين جاراتها من الدول العربية الواقعة فى منطقة البؤرة – الصراع – (مصر – ودول الهلال الخصيب، متمثلة فى العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة) ، فقد انخفضت نسبة السكان بين إسرائيل وجاراتها العربية فى منطقة البؤرة من نسبة 1 : 50 نسمة عام 1948 إلى 1 : 21.3 نسمة عام 1958 ثم إلى 1 : 20.4 نسمة عام 1967 ، ثم واصلت انخفاضها التدريجى حتى وصلت عام 1973 إلى 1 : 18.2 نسمة عندما كانت جملة سكان إسرائيل نحو 3.36 مليون نسمة لدول منطقة البؤرة آنذاك[2]. وحتى انهار الاتحاد السوفيتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين واستقلت جمهورياته، فقد فتحت من جديد أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مصراعيها ، واتجه تيارها الرئيسى إلى إسرائيل بشكل مكثف.

ومن نافلة القول ، أنه إذا كان تعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة فى سبعين عاما من 1882–1952 قد بلغ 640 ألف مهاجر أى قبل إعلان الدولة العبرية ، فإن تدفق المهاجرين قد تضاعف عدة مرات فيما بعد إعلان نشأة الدولة العبرية ، إذ تقدر بعض المصادر أن إجمالى عدد المهاجرين قد بلغ أكثر من مليونى مهاجر (2185 ألف مهاجر) فى أقل من نصف قرن من الزمان فيما بين 1948 – 1990 من قارات العالم القديم فقط . ومن الملفت أن الدول العربية قد أسهمت بما يزيد قليلا عن ربع إجمالى عدد المهاجرين اليهود من دول قارات العالم القديم فى تلك الفترة، نصفهم من المغرب ، ويلى المغرب العراق (125 ألف مهاجر)، ثم اليمن وتونس (46 ألف

---

(1) Blake, G.H., Israel: Immigration and dispersal of population, in population of the Middle East and North Africa , Edited by Clarke, J. and Fisher, W.B. London 1972 , P. 185.

(2) U.N. Demographic Year Book , 1973. Table 4, pp. 101–102 .

مهاجر)، ثم مصر (38 ألف مهاجر)، وليبيا (34 ألف مهاجر). وإذا كانت الدول العربية لها دورها فى هجرة اليهود إلى فلسطين بعد إعلان الدولة اليهودية بنسبة26%، فإن الاتحاد السوفيتى هو الرافد الأول لهجرة اليهود إلى فلسطين فى النصف الثانى من القرن العشرين، إذ انتقل منه حوالى مليون مهاجر إلى فلسطين يشكلون ما يقرب من نصف عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين فى الفترة بين 1948–1990، ويلى الاتحاد السوفيتى السابق فى تصدير المهاجرين اليهود إلى فلسطين رومانيا (230 ألف مهاجر) ، ثم بولندا (156 ألف مهاجر)[1].

ويتضح مما سبق أن هجرة اليهود إلى فلسطين بعد إعلان الدولة اليهودية حتى 1990 من دول قارات العالم القديم بواقع ثلاثة تيارات للهجرة هى :

* تيار شمال إفريقيا والدول العربية، ويمثل ذلك التيار حوالى 26% من إجمالى عدد المهاجرين، وإذا أضفنا إليه التيار الإثيوبي سيصل إلى حوالى 27% من إجمالى عدد المهاجرين إلى فلسطين المحتلة.
* تيار دول جنوب أوروبا وغرب البحر المتوسط ، وقد مثل نسبة ضئيلة من المهاجرين بواقع 3% فقط.
* تيار الاتحاد السوفيتى السابق وشرق وشمال أوروبا، وقد مثل هذا التيار نحو 70% من إجمالى المهاجرين لفلسطين المحتلة[2].

وفى إطلالة على دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية خلال عام 2004 ، اتضح أن إجمالى السكان فى إسرائيل قد بلغ 6.8 مليون نسمة، كان عدد اليهود من ذلك الإجمالى نحو 5.5 مليون نسمة، فى مقابل 1.3 مليون عربى إسرائيلي، وتجدر الإشارة إلى أنه قد أثمرت حركة المهاجرين لإسرائيل منذ البداية نحو 3 مليون مهاجر، وتلك الهجرة رغم أهميتها لإسرائيل إلا أنها غير ثابتة وتأخذ صفة التذبذب متأثرة بأوضاع المنطقة السياسية والعالم أيضاً، كما هو واضح الآن تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية على حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، إذ أنه قبيل الانتفاضة

---

(1) فتحى محمد مصيلحى، الجغرافيا السياسية – الإطار النظرى وتطبيقات عربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 337.

(2) كانت روسيا القيصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تضم أكبر نسبة من يهود العالم ، فقد بلغ عددهم فيها عام 1880 حوالى 4.25 مليون من أصل 7.5 مليون يهودى كانوا منتشرين فى أنحاء العالم آنذاك، بلغ عدد اليهود فى فلسطين وقتها نحو 22 ألفا . نقلا عن : أمين عبدالله محمود، مشاريع الأستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت، عالم المعرفة، عام 1984 ، العدد 74 ، ص70 .

الفلسطينية الثانية عام 2000 قد بلغ عدد المهاجرين اليهود لإسرائيل نحو 60 ألف مهاجر فى العام، انخفض هذا الرقم إلى 45 ألف عام 2001 ، ثم انخفض مرة أخرى عام 2002 إلى 31 ألف مهاجر، ثم انخفض إلى 22 ألف مهاجر عام 2003 ، ثم لم يزد عدد المهاجرين لإسرائيل فى عام 2004 عن 22 ألف مهاجر. ذلك فى وقت تعتبر الديموجرافيا فيه من وجهة نظر إسرائيلية هى مسألة "وجودية" وتحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمل على التوازن السكانى بين الوجود الإسرائيلى ومنطقة البؤرة المحيطة بها كما سبق القول ، وتعد الهجرة اليهودية لفلسطين دعامة بالغة من دعائم الحل لهذه المعضلة ، ورغم الجهود المبذولة للحفاظ على معدل هجرة يهودية مرتفعة إلى فلسطين ، إلا أن هناك ظاهرة الهجرة المعاكسة من إسرائيل ، بل وتتزايد هذه الرغبة ، الأمر الذى يثير قلق المسئولين الإسرائيليين، ففى استطلاع للرأى خلال شهر سبتمبر من عام 2002 قامت بإجرائه جامعة تل أبيب ، أتضح من خلاله أن من كانت أعمارهم بين 18 – 29 سنة يفكر نحو 25% منهم فى الهجرة خارج إسرائيل فى حالة ما إذا سنحت لهم الفرصة بذلك ، وفى استطلاع آخر لنفس الهيئة أجرى عام 2004 ، وأظهر أن نحو 20%

من سكان إسرائيل بصفة عامة يفكرون فى الهجرة منها عندما تسمح لهم الظروف بذلك ، ويرجع ذلك إلى تردى الأوضاع الأمنية بطبيعة الحال.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة لإسرائيل عام 2004 شهدت أقل نسبة لها منذ العام 1991 ، وبذلك يتضح لنا أنه عندما كان عدد المهاجرين لإسرائيل 22 ألفاً من جملة الزيادة السكانية فى إسرائيل والتى بلغت 110 ألف نسمة عام 2004 ، فلا يمكن أن تسعف الهجرة الرقم الخاص بالزيادة السكانية السنوية لإسرائيل ومن ثم معدل النمو السكانى الذى وصل إلى 1.6 % فقط بعد أن كان 1.8 فيما سبق عندما كانت نسبة المهاجرين اليهود لإسرائيل أكبر من ذلك . ذلك فى وقت بلغت فيه نسبة الزيادة السكانية بين المسلمين الإسرائيليين (من عرب 1948) 3.4% فى حين أنها بلغت 2.1% عند الدروز ونحو 1.3% عند المسيحيين فى إسرائيل[1].

فلسطينيو إسرائيل فى الوزن السكانى الإسرائيلى :

يمثل فلسطينيو إسرائيل كتلة سكانية فى الوقت الحاضر لا يستهان بها فى إسرائيل ، رغم أنهم أقلية قومية سياسية ، أولئك الذين بقوا فى أراضيهم بعد حرب عام 1948 ، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويوصفون بعرب إسرائيل حسبما هو شائع فى الكتابات

---

(1) للاستزادة فى هذا الأمر انظر الموقع : http://www.appc.org

الإسرائيلية – أو عرب 48[1]. وتعتبر نقطة البدء فى تاريخ عرب إسرائيل هو قرار التقسيم الدولى عام 1947[2]، حيث تركت بعض العائلات الثرية ديارها فور إعلان التقسيم اعتقاداً منهم بأن حرباً أهلية وشيكة الوقوع ويقدر هذا العدد بنحو 30000 عربى فلسطينى[3].

وحسب الإحصاء الإسرائيلى الذى أجرى فى نوفمبر 1948 ، فإن عدد العرب الموجودين داخل المنطقة الإسرائيلية كان يتراوح بين 120000 – 130000 نسمة ، وقد طرأت عدة تغييرات على حجم السكان العرب منذ إعلان دولة إسرائيل نتيجة لبعض التغييرات الجيوبولوتيكية مثل ضم منطقة المثلث العربى بموجب اتفاقية رودس عام 1949 ، والتى كانت تضم 31000 نسمة والموافقة على برنامج جمع شمل العائلات الذى أضاف إلى عرب إسرائيل نحو 40000نسمة ودمج القدس العربية (الشرقية) ضمن مدينة القدس الموحدة ، وبلغ عدد سكانها العرب 69000 نسمة[4].

---

(1) ويحمل كلا التعبيرين دلالات ومضامين لا تتناسب مع الحقائق التاريخية أو الأمر الواقع أو كليهما معاً ، فالتعبير الأول ، أى عرب إسرائيل ، استخدمته الحركة الصهيونية التى أرادت من التوسع فى استخدامه التأكيد على أن الجماعة البشرية قد حققت وجودها القومى باعتبارها امتداداً لأشقائهم الذين أقاموا فى دول أخرى ، وحققوا الاستقلال الوطنى فى سوريا ولبنان والأردن ، ومن ثم لا يحق لهم المطالبة بأى حقوق قومية ، بل يجب معاملتهم كأقلية ثقافية – دينية ، ويترتب على ذلك تمرير المغالطة التاريخية بأن هذه الجماعة لا تنتمى بالضرورة إلى فلسطين

، لأن وجودها القومى يمكن أن يتحقق فى اى منطقة بها عرب أو أغلبية عربية ، كما يتواءم أيضاً مع ادعاء الحركة الصهيونية بأن فلسطين هى الوطن القومى لليهود وحدهم دون منازع .

(2) جاء القرار نتيجة لتعارض مصالح ومطالب كل من العرب واليهود ، وإعلان بريطانيا فى 18 يناير عام 1947 عجزها عن حل مشكلة فلسطين ، وعهدت بالموضوع إلى حكم الأمم المتحدة ، والتى شكلت لجنة تحقيق وانتهت إلى تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، علماً بأن عدد اليهود آنذاك بلغ نحو 645000 نسمة أى نحو ثلث سكان فلسطين البالغ عددهم آنذاك نحو 1.950 ألف نسمة وأصدرت المنظمة الدولية قرارها الخاص بالتقسيم فى 29 نوفمبر 1947 تحت رقم 181 ، وأوجب هذا القرار ضرورة انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى موعد أقصاه أول أغسطس عام 1948 .

(3) Prtte, T., Middle East Refugees "The Palestinians: People History, Politics", New Jersey Transaction Books, 1965, P. 51.

(4) Ibid, P. 49.

وقد تضاعف عدد سكان العرب فى إسرائيل عام 1972 لنحو 458500 نسمة ، أى ما يوازى 14.2% من جملة سكان إسرائيل آنذاك ، مثل المسلمون بينهم 75% مقابل 17% للمسيحيين و 8% للدروز وطوائف أخرى ، وقد بلغ عددهم نحو 537000 نسمة عام 1975 ، أى ما يعادل 15.1% من جملة سكان إسرائيل آنذاك البالغة 3490000 نسمة[1].

وتميزت الأقلية العربية الفلسطينية بإسرائيل بأنها أقلية لها امتداد قومى – إقليمى خارج حدود إسرائيل ، كما أن هذا الامتداد القومى تضمه وحدات سياسية فى حالة حرب دائمة مع إسرائيل ، بمعنى أن وقوع إسرائيل بجوار الدول العربية جعل تسليم عرب إسرائيل بوضعهم الجديد أبطأ وأصعب ، الأمر الذى أدى إلى دعم ويقظة الشعور القومى المناهض لإسرائيل بين الأقلية العربية وإعاقة التقارب الاجتماعى والتهويد ، ترتب على ذلك الدفع بالسياسة الإسرائيلية إلى إتباع نظام الحكم العسكرى كرقابة فعالة على العرب ، فأدى هذا الأسلوب إلى الكبت السياسى وتصعيد مشكلة الأقلية كقوة مناوئة . وساعد على ذلك أيضاً مصادرة لأراضى الأقلية والعمل على خلخلة كثافة السكان العرب فى مناطق تركزهم ، خاصة فى مناطق الجليل ، بهدف إيجاد نوع من التوازن السكانى بين العرب واليهود[2].

وقد حاولت الحكومات اليهودية المتعاقبة الحفاظ على نسبة سكانية لا تقل عن 80% لصالح اليهود بين سكان إسرائيل وذلك منذ عام 1948 ، وبالفعل طبقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عام 2004 ، بلغ عدد الفلسطينيين (العرب الإسرائيليين) نحو 1.3 مليون نسمة يشكلون 19% من إجمالى سكان إسرائيل ، وهم موزعون على عدة مناطق ، أبرزها الجليل فى الشمال 55% ، والمثلث 40% والنقب 10% والساحل 5% ، يدين بالإسلام منهم نحو 80% والنسبة الأخرى موزعة على الطائفتين المسيحية والدرزية[3].

ثانياً : تهجير الفلسطينيين من أوطانهم (سياسة الترانسفير) وإمكانية المقاومة :

وهذه سياسة إسرائيلية متبعة تعتبرها إسرائيل واحدة من ضروريات البقاء الإسرائيلى فى المنطقة . وسياسة التهجير هذه خارج أو داخل فلسطين، كانت واحدة من أهم وسائل الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين، كما أنها عامل فعال فى بقاء إسرائيل واستمرارها ولذلك اتبعت إسرائيل الخطوات التالية :

(1) محمود توفيق محمود، مرجع سبق ذكره ، ص 253 . نقلاً عن : Jewish chronical 16/1/1976

(2) المرجع السابق، ص 170 – 271 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي ، 2003 – 2004، الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004 ، ص313 .

أ) إتقان سبل التهجير قديماً :

من الطبيعي لكي يستوطن اليهود لا بد من تهجير أصحاب الأرض لكي يتم الاستيطان ، واتخذت الحركة الصهيونية في فلسطين سبل عدة لتنفيذ هذا المخطط يمكن أن نجمله في الآتي :

1. سياسة التطويق والاحتواء :

* **فعن سياسة التطويق :** فقد ادى التواجد الصهيوني على أرض فلسطين نوعاً من الصراع بين أهل السهل وأهل التل ، فمن المعروف أن مراكز استقرار السكان الأصليين كانت تتركز فوق التلال الوسطى ، حيث يفضلون لمراكز استقرارهم الدائمة المواقع المعلقة فوق التلال وأعالي المنحدرات بعيداً عن السهول والأودية المعرضة للاجتياح من قبل الغزاة بين الحين والأخر. وكانت السهول والأودية مراكز استقرار مؤقتة ، لا يختلفون إليها إلا خلال مواسم العمل في الحقول – تلك التي كانت تسمى بالخربة أو النزلة[1]. وقد أفسح ذلك الأمر الطريق أمام الاستيطان الصهيوني في تطويق التلال الوسطى فيما بعد بناء المستوطنات في دقة وسرعة متناهية.
* **أما الاحتواء :** فهي الخطوة التالية مباشرة لعملية التطويق ، وتتم عملية الاحتواء إما عن طريق تفريغ المنطقة التي تم تطويقها من السكان الأصليين أو إذابة هؤلاء السكان وامتصاصهم بعد خلخلة الكثافة السكانية في هذه المنطقة ، ويدلل ذلك على مخطط إسرائيل تجاه منطقة الجليل ، والذي يهدف إلى تهويدها وخلخلة التركز السكاني للعرب في هذه المنطقة الحيوية بخلق مستعمرات يهودية صهيونية داخلها، ونزع ملكية الأراضي من السكان العرب بحجة تنفيذ مشروعات للتنمية الاقتصادية. فقد انخفض عدد الفلسطينيين الإسرائيليين بالمنطقة الشمالية حيث الجليل من 60.6% من جملة فلسطيني إسرائيل عام 1948 إلى 47.6% فقط عام 1973 كما انخفضت نسبة الفلسطينيين بمنطقة حيفا من 47.4% إلى 16.4% خلال نفس الفترة، كما يوضح الجدول رقم (1).

ويتم التطويق والاحتواء وفقاً لاعتبارات مدروسة ومخططة بالمستعمرات اليهودية قبل احتوائها وابتلاعها، وقد أكد ذلك (إيجاليادين) – أحد قواد الهاجاناه – أنه كانت لديهم خريطة تبين الوضع الاستراتيجي لكل قرية عربية في فلسطين مع بيان نوعيتها وخصائصها السكانية[2].

---

(1) Orni, E. and Efrat, E. Geography of Israel – Jerusalem: Israel University Press, 1973, P. 287.

نقلاً عن : محمود توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 – 65 .

(2) Sachar, H., Israel: The Establishment of A state – London. George Weilemfeld, 1952, P. 68 .

جدول (1) : توزيع السكان العرب في إسرائيل حسب المناطق الإدارية (1948–1973).

المنطقة	1948		1973	
	بالألف	%	بالألف	%
القدس	2.9	1.8	88	17.7
المنطقة الشمالية	60.6	58.1	236.8	47.6
منطقة حيفا	47.4	17.6	81.6	16.4
المنطقة الوسطى	16.1	10.3	47.1	9.5
منطقة تل أبيب	3.6	2.3	9.3	1.9
المنطقة الجنوبية	15.4	9.9	34.3	6.9
المجموع	146	100	497.1	100

المصدر : Statistical Abstract of Israel , 1974 , Tall No , 25 . نقلا عن : محمود توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

2. الاستيلاء على الأراضى والمياه :

كان من نتاج التطويق والاحتواء، أن آلت أفضل الأراضى فى فلسطين سواء ما يستغل منها للزراعة الشجرية أو الحبوب إلى اليهود، وتركت للعرب المناطق الجبلية أو مناطق التلال بالإضافة إلى معظم الأراضى غير الصالحة للزراعة التى ليست معروفة الملكية . فقد كان الوضع الطبقى فى فلسطين ينقسم إلى ثلاث طبقات منذ العهد العثمانى : طبقة الوجهاء وكبار ملاك الأراضى والطبقة الوسطى ثم طبقة الفلاحين[1]. كانت طبقة الفلاحين تشكل أغلبية الشعب العربى الفلسطينى (79% من مجموع السكان) من المسلمين والمسيحيين معاً ، وكانت هذه الطبقة باستمرار عرضة للاستغلال ، ونتيجة لحركة شراء الأراضى التى رافقت النشاط الصهيونى والاستيطانى فى فلسطين قبل وأثناء الانتداب ، فإن عدداً كبيراً من أفراد هذه الطبقة قد تضرر وتحول بعضهم إلى عمال أجراء ، واضطر البعض الآخر للهجرة الخارجية[1].

---

(1) مها بسطامى ، الاستيطان الإسرائيلى ونظرية الأمن القومى ، الفكر الاستراتيجى العربى ، مجلة الإنماء العربى ، العدد الأول ، تموز (يوليو) 1981 ، بيروت ، ص 218 .

(2) محمد عرابى نخلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

وفى عشية احتلال فلسطين عام 1948 كان الاستيطان الصهيونى يمتلك 2 مليون دونم فقط من أراضى فلسطين أى 7% من جملة مساحة فلسطين[1]. منها 35% استولى عليها اليهود فى العهد العثمانى ، ونحو 15% منها منحة من حكومة الانتداب البريطانى لليهود من الأراضى الأميرية دون مقابل ، ونحو 10% منها منحتها حكومة الانتداب البريطانى لليهود فى مقابل أجر رمزى، وهى أيضاً الأراضى الأميرية . ونحو 35% اشتراها الصهاينة من إقطاعيين عرب أغراهم المال، ونحو 15% منها استولى عليها اليهود بوسائل قسرية من عرب فلسطين واضطروا أهلها للنزوح إلى مناطق داخل فلسطين

أو خارجها[2]، نتيجة هدم المنازل والمضايقات فى العمل مما ترتب عليه زيادة عدد العاطلين الفلسطينيين، وتردى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . وتطلب الوضع الأمنى الديموجرافى لإسرائيل ضرورة خلخلة السكان فى المجتمعات الفلسطينية ، فإسرائيل تعتقد أن وجود الفلسطينيين فى كثافات سكانية عالية يسبب لها قلقاً دائماً ، لأنه يشكل ضغطاً دولياً يدعو إلى الطلب الملح بعودتهم إلى ديارهم ، ويتيح الفرصة لنمو المقاومة الفلسطينية بينهم فى وجه الكيان الإسرائيلى[3].

إضافة لما سبق ، كانت الحاجة للمياه العذبة وتوفيرها من الأهمية التى لا تقل عن استيطان الأرض ، خاصة وأن إمكانيات فلسطين من المياه العذبة محدودة ، ولذا لجأت إسرائيل إلى تقطير مياه البحر ، فقد أنشأت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) عام 1936 وكانت تابعة للوكالة اليهودية والصندوق الوطنى اليهودى ، وبدأت عملها فى إقامة المشاريع المائية وحفر الآبار وإقامة الشبكات المائية منذ عام 1967، وبعد احتلال الأراضى العربية فى حرب 1967 ، تم ترحيل الفلسطينيين عن مساحات من الأرض كانوا يقيمون فيها ، فى الضفة الغربية بدعوى أمن إسرائيل ، وردمت آبارهم أو دمرت ، كما تم إخلاء حزام طويل على طول نهر الأردن من الذين كانوا يقيمون فيه من العرب[4]. فإن تطور إسرائيل وبنائها الاقتصادى وخططها لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود يعتمد فى الأساس على المياه ، ومن ثم استطاعت إسرائيل من خلال مصادرة

---

(1) الدنم : هو ما يساوى 0.238 من مياحة الفدان .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 135 – 136 .

(3) ليفيار وكاخ ، قراءة فى يوميات موشى شاريت ، خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني ، بيروت ، 1981 ، ص 88

(4) م.و. كوجا، ب.غ. سادلر ، الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني ، مجلة صادق الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد 36 يناير ، ص 59 . نقلا عن : عبد الملك خلف التميمى ، مرجع سبق ذكره ، ص135.

الأراضى للفلسطينيين والاستيلاء على روافد المياه المختلفة أن تستحوذ على 85% من موارد المياه الفلسطينية[1].

ولا يقتصر الأمر على سلب الأراضى الزراعية والمياه فحسب ، بل كان الإتجاه الإسرائيلى نحو استخدام سلاح الإسكان، فبعد عام 1967 وهزيمة العرب وانتشاء إسرائيل على إثرها ، أصبح البناء من قبل الفلسطينيين مقيداً بحجة التنظيم من قبل السلطات الإسرائيلية ، بل لا يتم البناء إلا بمخططات هيكلية ، إذ هدمت السلطات الإسرائيلية معظم البيوت الفلسطينية الغير مرخصة ، فى المقابل يتم بناء المستوطنات الإسرائيلية بمثل هذه المناطق ، ويعد الترخيص للفلسطينيين غاية فى الصعوبة، ففى مقابل أن تعطى إسرائيل 230 رخصة بناء فى شرقى القدس، كان معدل الهدم 210 منزلا ، ودلت الإحصاءات أن 2019 منزلا وجد فى القدس بدون ترخيص عام 1992 ليهود منها 226 فقط للفلسطينيين بدون ترخيص ، ولم تهدم السلطات الإسرائيلية أياً من البيوت الخاصة بالإسرائيليين ، بل إن معظمهم حصلوا على تراخيص لاحقاً بعد أن تم البناء ، هذا بالإضافة إلى سياسة هدم وإغلاق بيوت كل من ينادى

بالحرية والاستقلال ، حيث هدم وأغلق ما يزيد على 2000 منزل خلال سنوات الاحتلال ، لأسباب اعتبرتها السلطات الإسرائيلية سياسية[2].

وقد نتج عن تلك الممارسات الإسرائيلية نجاح واضح فى تهجير الفلسطينيين ، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد النازحين من فلسطين – حتى ديسمبر عام 1948 – قد بلغ نحو 725000 نسمة[3]، بل وأثناء زيادة وطأة الممارسات الإسرائيلية الاقتصادية والعسكرية للفلسطينيين فقد أدت هذه الممارسات إلى تهجير مالا يقل عن 350000 فلسطينى من بلادهم خلال عشر سنوات فقط ما بين 1967 – 1977[4].

---

(1) أيمن الرابى ، المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الوضع الهيدرولوجى السياسى والقانونى ، ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1994 ، ص97 .

(2) http://www.arij.org

(3) Gilpert, M.: the Arab – Israeli Conflict: Its Historian Maps, London, 1974, P. 49.

(4) عبد الجواد صالح ، العدو يهجر 35. ألف فلسطينى خلال عشر سنوات ، جريدة الهدف ، الكويت ، 17 سبتمبر ، 1981 ، ص 2 .

وقد أسفرت سياسة التهجير للفلسطينيين من قبل إسرائيل عن لاجئين فلسطينيين[1]. كانوا أكثر من مليون لاجئ حتى أواخر السبعينات . وحتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين قدرت المصادر العربية عدد اللاجئين الفلسطينيين بنحو 2.8 مليون لاجئ ، بينما تحتوى سجلات الأونروا على أسماء ما يقرب من 2.5 مليون لاجئ[2]، يتوزع هؤلاء اللاجئون كما فى الشكل رقم (1) على النحو التالى :

- الضفة الغربية : 430 ألف لاجئ . منهم 105 ألف يعيشون فى المخيمات (20 مخيماً) .
- قطاع غزة : 528 ألفاً معظمهم يعيشون فى المخيمات (7 مخيمات) .
- الأردن : 960 ألفاً منهم 218 ألفاً يعيشون فى المخيمات (10 مخيمات) .
- سوريا : 390 ألفاً منهم 80 ألفاً يعيشون فى المخيمات (10 مخيمات) .
- لبنان : 400 ألف منهم 150 ألفاً يعيشون فى المخيمات (14 مخيماً) .

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء اضطروا للجوء للأقطار العربية المجاورة . وقد ظن قادة إسرائيل أن أولئك اللاجئين لن يطول بهم الأمر حتى يندمجوا فى المجتمعات التى لجأوا إليها ، وأن الشعب الفلسطينى سيتحول بالتالى إلى مجرد ذكرى مع مرور الأيام ، ولم تعمل إسرائيل فقط على تحويل معظم الشعب الفلسطينى إلى لاجئين ، وتبقى قضيتهم دون حل أمام التعنت الإسرائيلى والرفض القاطع للحل العادل لهذه القضية[3].

---

(1) يوصف اللاجئون الفلسطينيون ضحايا حرب 1948 بانهم قدامى اللاجئين . ويطلق اصطلاح الجيل الثانى من اللاجئين على من ولد بعد مايو 1948 ، واصطلاح "اللاجئون الجدد" أو النازحون على ضحايا حرب 1967 . وقد عرفت اتفاقية جينيف – الموقعة فى 1951/7/28 – اللاجئ : بأنه كل من وجد نتيجة لأحداث أو

ظروف وقعت قبل الأول من يناير 1951 ، وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه لفئة معينة ، أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد التى يحمل جنسيتها ولا يستطيع ولا يرغب بسبب الخوف فى حماية ذلك البلد ، أو كل من لا جنسية له وهو خارج مكان إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف فى العودة لذلك البلد .

(2) الأونروا : هى منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . ويلاحظ أن عدد اللاجئين المسجلين فى سجلات الأونروا أقل من عددهم الحقيقى ، ويرجع ذلك إلى أن الأونروا تركز فى المقام الأول على اللاجئين المقيمين فى المخيمات. كما أنها لا تعترف ببعض الفلسطينيين المقيمين فى الدول العربية المجاورة لإسرائيل وخاصة من نزح منهم بعد عام 1967 .

(3) عبد الله صالح ، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين ، السياسة الدولية ، العدد 114 ، أكتوبر 1993 ، ص 132 – 132 .

وأصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين أيضاً من أكثر بل أكثر قضايا "الوضع النهائى" للتسوية صعوبة بفعل التباين الفارق بين المواقف الرسمية الإسرائيلية والفلسطينية الخاصة بها، وحدود قدرة كل طرف على احتمال نتائج حلها – حتى لو أراد ذلك – وتعلقها بأعداد ضخمة موزعة فى الشتات من الفلسطينيين ، وارتباطها بمواقف الدول التى يعيش اللاجئون على أراضيها، وتبعاً لمعظم التقارير ، وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين حتى أواخر 1999 ، وكما هو واضح فى الشكل (1) احتواء الأردن على 2.225 ألف لاجئ فلسطينى ، ولبنان 350 ألفا، وسوريا 340 ألفا ، ومصر 100 ألفا ، ودول الخليج 450 ألفا ، وليبيا 25 ألفا ، والعراق 40 ألفا، والأمريكتين 480 ألفا ، والدول الأوروبية 150 ألفا ، ودول أخرى 50 ألفا بمجموع قدر بنحو 4.2 مليون نسمة[1].

ب) سبل التضييق والتهجير حديثاً :

راسخ فى أذهان الساسة فى إسرائيل ضرورة التفوق السكانى لليهود وديمومة تهجير الفلسطينيين ومواصلة التضييق عليهم .. ففى مؤتمر "هرتسليا" الذى عقد فى تل أبيب نهاية عام 2003 طرح رئيس الوزراء الإسرائيلى – آنذاك – "أرئيل شارون" فكرة فك الارتباط ، أو ما يعرف باسم الانفصال أحادى الجانب بين إسرائيل والفلسطينيين إذا لم تدخل السلطة الفلسطينية إصلاحات ديمقراطية على أجهزتها وتفكك البنى التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية ، وأعاد شارون تاكيد هذا الطرح فى مؤتمر مركز الليكود يوم الإثنين 5 يناير 2004 ، ومما يثير الإنتباه أن عوزى كوهين رئيس بلدية رعنانا – وهو من الأعضاء البارزين فى مركز الليكود حينها – أعلن أنه سيطرح على مؤتمر المركز خطة سياسية بلورها مع عدد من أعضاء الليكود تقضى بالترحيل الطوعى للفلسطينيين ، ولخص خطته فى عبارة : "نحن نريد إقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن وسوريا بدعم دولى أمريكى ، ويستوطن الفلسطينيون هناك .. وأن تبقى المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت سيطرة إسرائيل" هذه هى الخطة الوحيدة التى يمكن أن تكون مقبولة"[2]. وتنفيذاً للخطط الإسرائيلية على أرض الواقع ، فقد اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات عدة لعل أهمها ما يلى :

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1999 ، الصراع العربي الإسرائيلي ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2000 ، ص 253 .

(2) جريدة الأهرام المصرية / 12 يناير 2004 ، ص 7 .

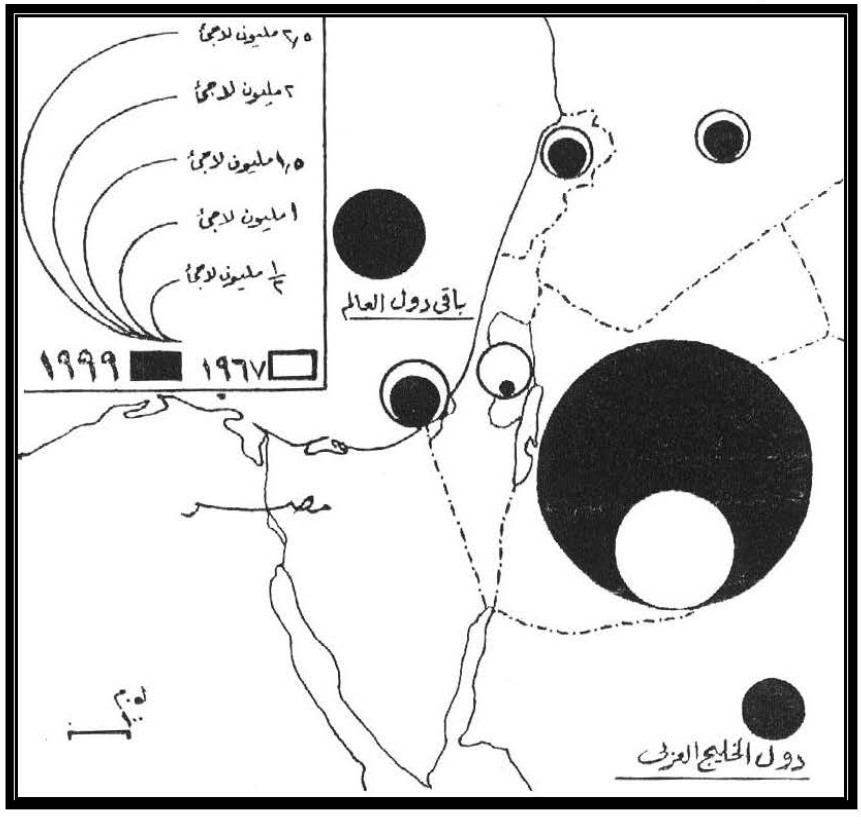

شكل (1) : توزيع اللاجئين الفلسطينيين على أنحاء العالم خلال عامى 1967، 1999م.

1. استخدام الجدار العازل كوسيلة للتهجير :

بدأت الحكومة الإسرائيلية فى 23 يونيو 2002 مشروعاً لبناء الجدار الأمنى فى الضفة الغربية يفصل بين إسرائيل والأراضى المحتلة بحجة الحد من عمليات المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل . ويتنوع شكل الجدار فيما بين سياج من أسلاك شائكة ارتفاعه 3 أمتار وجدار خرسانى يبلغ ارتفاعه 8 أمتار ، ويمتد طوله 600 كم ، وبذلك يكون طوله ضعف طول الخط الأخضر الذى يشكل حدود 1948 (بطول 350 كم) وذلك لأن الجدار ينحرف ويتلوى ليضم مستوطنات وأرض فلسطينية فى الضفة الغربية لصالح إسرائيل ، وبالإضافة إلى هذا الجدار الأمنى الذى يجرى إنشاؤه فى الجانب الغربى من الضفة أعلن شارون – رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك – عن عزمه البدء فى إنشاء جدار عازل آخر فى الجانب الشرقى من الضفة لضم غور الأردن لإسرائيل، وذلك بغية ان تصبح الأراضى الفلسطينية مطوقة تماماً بالجدران الإسرائيلية من الشرق والغرب ، كما هو واضح من الشكل (2) فقد انتهت المرحلة الأولى من المشروع وهى 115كم من الجدار فى يوليو 2003 ، وجارى العمل فى المرحلة الثانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن السور يسير إلى الشرق من الخط الأخضر أى فى الأراضى الفلسطينية بمسافة تتراوح بين 3 – 4كم ، وفى بعض المناطق بمسافة 20كم ، وبذلك اقتطعت إسرائيل من الضفة الغربية بين السور والخط الأخضر مساحة من الأرض أطلقت عليها حزام الأمان "Buffer" هذا فضلاً عن المساحات التى تشغلها منشآت السور نفسه . وقد اضر الجدار بمصالح 30 قرية فلسطينية ضرراً مباشراً ، منها 15 قرية انحصرت بين الجدار والخط الأخضر ، أى وقعت فى المنطقة الحاجزة " Buffer Area" . كما هو واضح فى الشكل (2).

أما الـ15 قرية فلسطينية الأخرى التى أضيرت اقتصادياً مباشرة بالجدار فهى إلى الشرق منه ، إلا أن كل أراضيها الزراعية أو أغلبها تقع إلى الغرب من الجدار ، وبذلك تعقدت أنشطتهم الزراعية ، وقد استولت إسرائيل خلال المرحلة الأولى من بناء الجدار (الأمنى) العازل على 30 بئراً للمياه الجوفية العذبة كانت ملكاً للقرى الفلسطينية الواقعة شرق الجدار فى وقت كانت أراضيها الزراعية فى غربه.

ومن المثير ان تصريف هذه الآبار الثلاثين يبلغ أربعة ملايين متر مكعب / سنة ، وهى تقع ضمن خزان الماء الجوفى الغربى ، وتم حفرها قبل عام 1967 ، ونتيجة لبناء الجدار العازل فقد الفلسطينيون 18% من نصيبهم من خزان المياه الجوفى . إذ من المفترض إعادة التغذية لخزان المياه الجوفى بنحو 362 مليون متر مكعب/سنة ، ويأتى 95% من هذه التغذية من مرتفعات وجبال الضفة الغربية ، وعلى الرغم من ذلك لم تسمح إسرائيل لسكان الضفة الغربية بحفر آبار للمياه فى المنطقة التى احتلتها عام 1967، بل وعدم اقتسام الموارد المائية فى الضفة الغربية بالعدل ، فإسرائيل تستولى على القسم الأكبر من الموارد المائية المتاحة فى الضفة الغربية وتحرم الفلسطينيين منها . وقد شغل الجدار العازل فى قطاعه الأول بشمال غرب الضفة الغربية 35 ألف دونم من الأراضى الزراعية ، وسوف يدمر حوالى 115 ألف دونم أخرى ، أى بإجمالى 150 ألف دونم من أخصب الأراضى الزراعية فى الضفة الغربية ، الأمر الذى سيؤثر سلباً على البيئة والنظام الهيدرولوجى وعلى الحياة النباتية والحيوانية بل والتعليمية وحق العبادة[2].

---

(1) رشا حمدى ، الجدار الإسرائيلى فى ميزان محكمة العدل الدولية ، السياسة الدولية ، العدد 156 إبريل 2004 ، المجلد 39 ، ص 106 .

(2) محمد محمود إبراهيم الديب ، سور إسرائيل العازل بالضفة الغربية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد 42 ، الجزء الثانى ، 2003 ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص 14 – 22 .

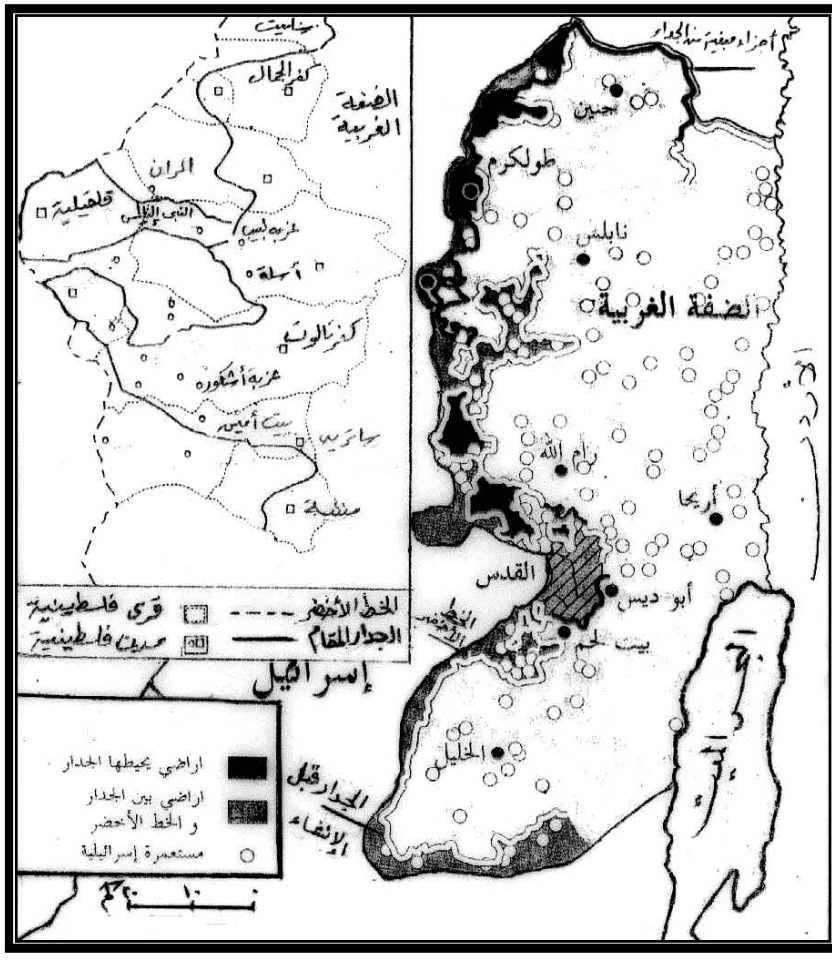

شكل (2) : الجدار العازل بمراحله التى نفذتها والتى لم تنفذ بعد على أراضى السلطة الفلسطينية.

وعملياً وتمشياً مع الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع لخدمة الجانب الديموجرافى الإسرائيلى، فإن الجدار العازل الذى تقيمه إسرائيل فى الضفة الغربية ينسجم مع فكرة التهجير الطوعى للفلسطينيين. ففى ظل هذه الظروف المحدقة بالفلسطينيين أصبح الكثير منهم يتحدث عن هجرة من المدن والقرى الفلسطينية. ويشير أحد المسئولين فى بيت الشرق الفلسطينى إلى أن الإحصائيات والبيانات التى تم جمعها من نقاط العبور تشير إلى أن نحو 150 ألف فلسطينى من سكان الضفة الغربية هاجر إلى الأردن خلال ثلاث سنوات حتى أواخرعام 2004 ، أى نحو 8% من مجموع سكان الضفة، وذلك أمر ينم عن خطورة المرحلة القادمة إذا تم الانتهاء من بناء الجدار العازل كاملاً على الوضع السكانى الفلسطينى[1].

ويبدو أن أكثر المناطق التى تشهد هجرة متزايدة للسكان، سواء الهجرة الداخلية من مدينة إلى أخرى داخل الضفة الغربية أو الهجرة إلى خارج الوطن، هى المناطق الغربية من الخط الأخضر مثل طولكرم

وقلقيلية، والمناطق المحيطة بمنطقة القدس، إذ أن الجدار العازل قد أفرز حالياً ظاهرة جديدة وهى ظاهرة "لاجئى الجدار" وهم الفلسطينيون الذين صادرت إسرائيل أراضيهم لبناء الجدار ، وحتى آخر عام 2003 دلت الإحصائيات على أن 26 ألف فلسطينى أصبحوا ما بين الجدار العازل والخط الأخضر القديم ، بل وقد أبلغت إسرائيل سكان شمال غربى القدس بمسار المرحلة الثانية للجدار التى تمتد بطول 110كم وبعمق يتراوح بين 10– 15كم داخل الضفة الغربية من منطقة قلقيلية حتى منطقة شمال غربى القدس[2].

2. عدم السماح بحق العودة للفلسطينيين المهجرين :

قامت إسرائيل أساساً كماتبين بوسيلة التهجير للفلسطينيين بصورة قسرية خلال سنوات ما قبل عام 1967 وهم اللاجئون ، فى أعقاب حرب يونيو 1967 ، وشهدت هذه المرحلة تداخل مسميات اللاجئ مع النازح ، كما أعقبت الغزو الإسرائيلى للبنان عام 1982 موجة ثالثة من النزوح ذلك فى ضوء رفض إسرائيل الدائم الاعتراف بمسئوليتها المباشرة عن نشوء هذه المشكلة، وتفاوتت أوضاع اللاجئين من دولة لأخرى ، ففى بعض الدول اندمج البعض ، بينما مازالوا يشكلون "جاليات فلسطينية لاجئة" فى دول أخرى .

ويتلخص جوهر الموقف الإسرائيلى تجاه قضية اللاجئين فى رفض الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين عموماً ، ورفض العودة تحديداً إلى داخل الخط الأخضر ، إذ أن تلك العودة من وجهة نظر الديموجرافيا الإسرائيلية سوف تؤدى إلى طمس الطابع اليهودى الإسرائيلى، عبر تحويل اليهود إلى أقلية . خاصة وأن عدد اللاجئين الفلسطينيين فى خارج فلسطين يزيد عن أربعة ملايين نسمة[3]. وعند السماح لهم بالعودة لفلسطين يتحول الميزان السكانى لصالح الفلسطينيين على

---

(1) خليل التفكجى ، خبير الجغرافيا ومدير إدارة الخرائط ، بيت الشرق الفلسطينى ، جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 7 .

(3) التقرير الاستراتيجى العربى 1999 ، قضايا الوضع النهائى الفلسطينى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، يناير 2000 ، ص 253 .

حساب اليهود ليصبح السكان الفلسطينيون نحو عشرة ملايين مقابل أقل من سبعة ملايين لليهود على الأرض الفلسطينية كلها[1].

وإذا كان هناك احتمال لعودة اللاجئين الفلسطينيين ، فإن ذلك سيكون فى أضيق الحدود ، وفى إطار "جمع شمل العائلات" أى من منظور إنسانى ، وليس وفق الحق فى العودة ، كما أن القرارات المتصلة بذلك سوف تتخذ من قبل الحكومة الإسرائيلية وحدها ، دون مشاركة من أحد ، أو الالتزام بأى حصة فى هذا المجال ، يضاف إلى ذلك ثلاث نقاط رئيسية هى :

* أن الحل الأمثل لقضية لاجئى 1948 – من وجهة نظر إسرائيل – يتمثل فى توطينهم فى أماكن إقامتهم فى الدول العربية والأجنبية التى يعيشون فيها .غير أن هذا الحل الإسرائيلى فى الأساس لا تتقبله الدول العربية ، فبعض الدول العربية التى يقيم بها أعداد كبيرة من اللاجئين ، مثل لبنان لا

يمكن أن تقبل مبدأ التوطين ، نظراً لتأثير هذا التوطين على تركيبتها السكانية ، كما أن بعض دول الخليج العربى تتململ من ذلك أيضاً ، لاسيما فى ظل الأطر المعقدة التى ترتبط بفكرة "المواطنة" داخلها .

* أن إسرائيل لن تتحمل مسئولية التعويض الذى ستتحمله "هيئة دولية" تشكل صندوقاً لهذا الغرض تموله البلدان العربية البترولية والدول الصناعية الكبرى.
* أن من الممكن القبول بعودة أعداد من نازحى عام 1967 ، إلى أراضى الكيان الفلسطينى بشكل متدرج ، وحسب القدرات الاستيعابية لهذا الكيان . بما لا يضر بمصالح إسرائيل[2].

إضافة لما سبق، اندلعت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية فى 28 أيلول / سبتمبر 2000 ، وقد أدت الانتفاضة إلى تفاعلات دولية عكسها العديد من قرارات مجلس الأمن وأهمها القرار 1397 الذى أقر للمرة الأولى بالإجماع حق الشعب الفلسطينى بدولة فلسطين بحدود أربعة حزيران / يونيو عام 1967 ، وأمام تفاعلات الانتفاضة وانهيار مسيرة أوسلو تنامى دور الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وروسيا لأول مرة بعد عشر سنوات من التفرد الأمريكى بمصائر الصراع فى الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد 31 أكتوبر / تشرين الأول 1991 ، ولدت خطة خارطة الطريق ، معتبرة بحق الشعب الفلسطينى بدولة فلسطين. وفى خضم هذه الأجواء وحول حل قضية اللاجئين ورد فى المرحلة الثالثة لخطة خريطة الطريق النص التالى : "وتشمل حلاً واقعياً

---

(1) هذه البيانات عن : جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى، عام 2004 .

(2) التقرير الاستراتيجى العربى 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 253 – 254 .

وعادلاً وشاملاً ومتفقاً عليه لموضوع اللاجئين" إلا أن الإدارة الأمريكية أخذت بالمفهوم الإسرائيلى فى تفسيرها لهذا النص ، وبدأ هذا واضحاً فى خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن ، فى قمة العقبة من خلال ما عبر عنه تحت عنوان "الالتزام بأمن إسرائيل كدولة يهودية" ولطالما رددت أركان الإدارة الأمريكية بعدم واقعية حق العودة كونه يمس بأمن إسرائيل وطابعها اليهودى – وهذا طرح لرئيس الوزراء الإسرائيلى شارون آنذاك – ولا يمثل فقط محاولة لشطب حق العودة مقدماً كشرط إسرائيلي للقبول بما ورد فى الخريطة ، بل يتعدى ذلك كونه يعرض حق مليون وثلث المليون فلسطينى فى المثلث والجليل والساحل والنقب للخطر على أرضهم وأرض أجدادهم تحت ما يسمى "ضمان طابع يهودية دولة إسرائيل"[1].

بعد عرض ما سبق نجد ان إسرائيل قد صنعت قضية اللاجئين الفلسطينيين لأجل أمنها ووضعها الديموجرافى الذى يناسب وجودها ، فهل يمكن لإسرائيل أن توافق فى يوم من الأيام على حق العودة للفلسطينيين على حساب أمنها ؟ هذا تساؤل تجيب عنه الأيام المقبلة.

3. حصار الفلسطينيين فى معازل ذات وجهة خارجية عن فلسطين ألأم :

يهدف المخطط الإسرائيلى الذى يتم تنفيذه إلى تحويل الضفة العربية إلى معازل أو كانتونات محاطة بأسيجة على غرار نظام "الأبارتهايد" السابق فى نظام جنوب إفريقيا العنصرى، وتمت بالفعل إقامة كانتونين

أحدهما فى قلقيلية والآخر فى منطقة بيت لحم – بيت جالا – بيت ساحور ، وكانت فكرة فك الارتباط أو ما يعرف باسم الانفصال أحادى الجانب بين إسرائيل والفلسطينيين والشروع فى إنشاء الجدار العازل السبيل إلى ترسيم جديد للحدود وفقاً لرؤية المعازل ، ذلك وفق خطة إسرائيل لضم جميع المستعمرات التى ترغب فيها داخل إسرائيل، كما فى الشكل رقم (2) ومن الراجح ضم 155 مستعمرة يقطنها 236 ألف مستعمر يمثلون نحو 80% من المستعمرين، وتتحول الضفة إلى سجن كبير مفتوح الهواء وسيخرج ويدخل السكان الفلسطينيون من خلال منافذ عبور وبوابات ونقاط حراسة عسكرية تحرسها القوات الإسرائيلية، فضلاً عن أن هذه الحركة تحتاج أصلاً إلى استخراج تصاريح للمرور من قبل السلطات الإسرائيلية، الأمر الذى يعقد حياة السكان الفلسطينيين، وبعد بناء سور فى شرق مدينة القدس "البلدة القديمة" من الشمال إلى الجنوب بطول 5 كم ويسمى "بحاضن القدس" ليفصلها عن محيطها العربى تماماً. ذلك مع إقامة سور حول قبر راحيل "راشيل" زوجة سيدنا يعقوب عليه السلام فى بيت لحم. ذلك إلى جانب تدعيم أسوار قطاع غزة الشمالية والشرقية[2].

---

(1) نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، خريطة الطريق نحو طريق مسدود ، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، يوليو 2003 ، المجلد 38 ، ص 203 .

(2) محمد محمود الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

وفى دراسة لواحد من أعضاء الكنيست الإسرائيلى ، توصل من خلالها إلى أن هناك نقاطاً مدمرة للوجود الإسرائيلى هى "خطة خريطة الطريق" التى تسمح بوجود دولة فلسطينية متمشية مع حدود 1967 ، ووجد من خلال هذه الخريطة نهاية للتفوق اليهودى من خلال التفوق الديموجرافى القادم والمتوقع للفلسطينيين . وطرح العضو خطة بديلة تدعو إلى دولة للفلسطينيين فى الأردن وتوطين اللاجئين فى الأردن ودول اخرى ، بزعم أن تعريف الأردن كدولة "هاشمية – فلسطينية" سيمكن عرب الضفة الغربية وغزة الذين ليسوا بلاجئين من الحصول على المواطنة الأردنية ، والاقتراع فى البرلمان الأردنى فى عمان كبرلمان يمثل الشعب الفلسطينى ، ويتولى الفلسطينيون الذين سيبقون فى الضفة والقطاع إدارة شئون حياتهم اليومية فى إطار 7 كانتونات منفصلة عن بعضها ، لكنها ذات صلاحية إدارة بلدية تحت سيادة إسرائيل الكاملة ، ويستطرد الباحث قائلاً : إن هذه الخطة تشكل دمجاً بين عدد من الأفكار التى تم طرحها سابقاً ، والتى مكنونها أن الأردن هو فلسطين – خطة أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك – الكانتونات – خطة أفيجدور ليبرمان واليعيزر كوهين – الترحيل الطوعى – خطة رحبعام رئيفى[1].

وهنا تفرض الضرورة التنويه إلى ان الوضع الديموجرافى والاجتماعى الأمنى الإسرائيلى فى ظل التهاون لدى دول الجوار العربى ، يجعل من الخطورة بمكان أن تجد إسرائيل لها حلولاً جبرية على حساب هذه الدول فى المستقبل القريب أو البعيد كسيناء مثلاً تلك المساحة الشاسعة المخلخلة سكانياً ، والضفة الأردنية ومناطق بسوريا ولبنان ، الأمر الذى يفرض ضرورة التحرك نحو العمل على التوازن الديموجرافى لهذه الدول المعنية وعلى هذه المناطق تحديدا نداً بند أمام هذا الصراع الديموجرافى المتزايد والعنيف.

الوضع السكانى الفلسطينى – الإسرائيلى فى ظل الصراع :

أسفرت مسيرة اختلاق إسرائيل فى المنطقة خلال أكثر من قرن من الزمان إلى وصول عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين لنحو ثلاثة ملايين، من مجموع اليهود الموجودين فى فلسطين التاريخية. أى بنحو 58.1% من إجمالى عدد اليهود بإسرائيل، ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد الفلسطينيين حتى نهاية 2003 فى العالم نحو 9.7 مليون نسمة، يعيش منهم على أرض فلسطين التاريخية، فى الضفة والقطاع نحو 38.1% من جملة الفلسطينيين، وذلك فى وقت بلغ عدد الفلسطينيين

---

(1) أريه الداد، دولتان لشعبين على ضفتى الأردن، مركز أريئيل للدراسات السياسية، نقلاً عن : جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .

المهاجرين فيه نحو 2.8 مليون فى الأردن ونحو 436 ألف فى سوريا، ونحو 415 ألف فلسطينى فى لبنان، ونحو 62 ألف فى مصر، بالإضافة إلى 595 ألف فى الدول العربية الأخرى، ونحو 236 ألف فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم نحو 301 ألف فى دول العالم الأخرى[1].

التوزيع الجغرافى للسكان على أرض فلسطين التاريخية :

بعد مسيرة طويلة فى الصراع السكانى بين الإسرائيليين والفلسطينيين فقد بلغ إجمالى سكان فلسطين التاريخية حتى بداية عام 2004 نحو 10450000 نسمة يتوزعون كما هو واضح من الجدول رقم (2)، والشكل رقم (3) على النحو التالى :

* تضم إسرائيل ما يزيد على 64.6% من جملة سكان أرض فلسطين التاريخية أى أنها تمثل الأغلبية ، فى مقابل ذلك تضم أراضى السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة نحو 35.4% من جملة سكان فلسطين التاريخية، أى أن الغالبية لدولة إسرائيل بنحو ثلثى السكان تقريباً وذلك حتى بداية عام 2004.
* قد مثلت جملة اليهود الموجودين على أرض فلسطين التاريخية نحو 49.4% من إجمالى السكان أى نحو النصف أو أقل بقليل. وباقى السكان عبارة عن عرب فلسطين، سواء كانوا فلسطينيو 48 أو فلسطينيو الضفة وقطاع غزة .
* يعتبر فلسطينيو 48 هم الكتلة المرجحة للتفوق فى عدد السكان للجانب الإسرائيلى على حساب سكان السلطة الفلسطينية : إذ أنها عبارة عن كتلة سكانية لا يستهان بها ، حيث أنها تمثل نحو 19% من جملة سكان إسرائيل ، ونحو 12.4% من جملة سكان فلسطين التاريخية إلا أن خبراء الديموجرافيا فى إسرائيل يتوجسون خيفة من ذلك العنصر العربى فى لحمة الكيان الإسرائيلى.

فقد أقر خبير الديموجرافيا فى إسرائيل "ديفد نويمان" بان التوازن الديموجرافى بين اليهود والعرب داخل إسرائيل سيتم الحفاظ عليه حتى لو توقفت موجات الهجرة إلى إسرائيل واستطرد قائلاً : خاصة وأن العرب (عرب 48) يمرون بمرحلة "عصرنة" أى أنهم توقفوا عن إنجاب عدد كبير من الأولاد ويكتفون

بإثنين أو ثلاثة من الأولاد ، أما الخبير "سوفير فيرى" فيرى أن اليهود أقلية منذ اليوم، فخريطة الديموجرافيا فى القدس والنقب والجليل تظهر "خراباً" لإسرائيل، ويستند فى

---

(1) جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى ، 2004 .

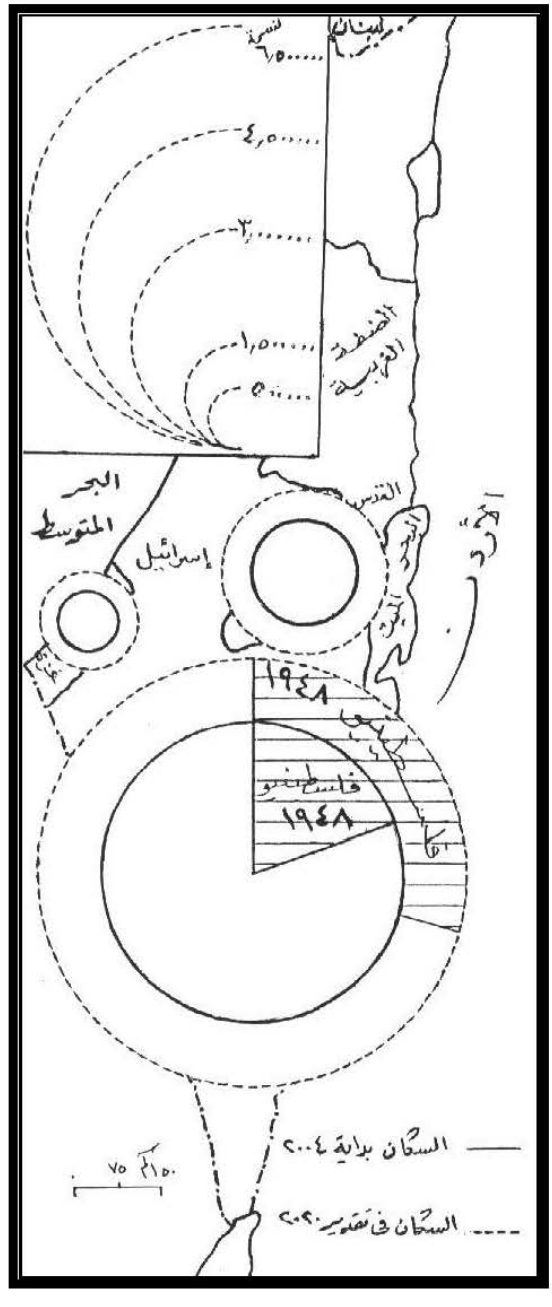

شكل (3) : توزيع السكان على أرض فلسطين التاريخية بين عامى 2020/2004.

رأيه إلى أن أكثر من 140 ألف عربى يقطنون فى منطقة النقب ، ونسبة العرب فى الجليل نحو 75%، وأن تواصلاً عربياً نشأ من الجليل حتى جنين فى الوقت الذى يغادر فيه الشباب من اليهود منطقة الجليل للانتقال إلى تل أبيب أو نيويورك، وهذه خريطة الخراب الديموجرافى لإسرائيل[1].

جدول (2) : الميزان السكانى فى فلسطين التاريخية (بالألف نسمة).

البيـــان		حتى بداية عام 2004		حسب تقديرات 2020	
		العدد	%	العدد	%
أولاً	إسرائيل	6750	100	9400	100
	اليهود	5160	76.4	6400	68
	مهاجرون غير يهود	290	4.3	320	3.4
	فلسطينيو 48	1300	19.3	2680	28.6
ثانياً	السلطة الفلسطينية	3700	100	5800	100
	الضفة الغربية	2300	62.2	3600	62.2
	قطاع غزة	1400	37.8	2200	37.8

المصدر : – دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ، 2004 .

– جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى ، 2004 .

– موقع الشبكة الدولية : http://www.appc.org

إمكانيات التنامى السكانى فى المستقبل المنظور على أرض فلسطين التاريخية :

يتضح عند النظر بعين الاعتبار إلى المستقبل المنظور والقريب لتوزيع السكان على أرض فلسطين التاريخية ، ومن خلال تقديرات السكان وتوقعاتها المستقبلية ، جدول رقم (3) وشكل رقم (3)، أن الميزان السكانى ليس فى صالح إسرائيل بل لصالح السلطة الفلسطينية ، وذلك كما يلى :

* أوضحت التقديرات أن أرض فلسطين التاريخية سوف يتزايد تعدادها إلى نحو 15200000 نسمة، أى بزيادة قدرها 45.45% ، أى بمعدل نمو سنوى يبلغ 2.7% تقريباً على كل الأراضى الفلسطينية خلال عام 2020.

---

(1) نقلاً عن : جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .

* كما يتضح من خلال التقديرات أن جملة السكان فى إسرائيل سوف يتزايدون حتى عام 2020 ليصلوا إلى 9400000 نسمة ، أى 68% من إجمالى سكان فلسطين التاريخية ، فى مقابل أن هذه النسبة كانت 76.4% فى بدايات عام 2004 ، على العكس من ذلك بالنسبة لفلسطينى 48 الذين سوف يتضاعف عدد السكان لديهم خلال نفس الفترة ليصبح 2680000 نسمة ، أى أنهم سوف

يمثلون نحو 28.6% من جملة سكان إسرائيل مقابل 19% فى السابق ، ونحو 17.6% من جملة سكان فلسطين التاريخية ، بعد أن كانوا فى بدايات عام 2004 نحو 12.4% فقط . أى أن عرب إسرائيل سوف يتزايدون على حساب الإسرائيليين اليهود ، ورغم أن ذلك ليس فى صالح إسرائيل ، وإنما يرجع إلى أن الزيادة السكانية فى إسرائيل تعد منخفضة بما لا يتناسب وطموحاتها المرجوة ، إذ لا يزيد معدل المواليد عن 1.6% ، بعد أن كان 1.8% عام 1999 ، وذلك بسبب انخفاض معدلات الهجرة لإسرائيل فى ظل الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، وبالمقابل بلغ معدل المواليد للمسلمين الإسرائيليين 3.4% ونحو 2.1% بالنسبة للعرب الدروز بإسرائيل ونحو 1.3% عند المسيحيين عام 2004[1].

* توضح التقديرات السكانية لفلسطين التاريخية ما لا يحمد عقباه لدى أمن إسرائيل الديموجرافى عام 2020، فسوف يتقلص عدد سكان اليهود إلى 42.1% على أرض فلسطين بعد أن كانوا يمثلون النصف تقريباً، وذلك فى وقت سوف يبلغ سكان الضفة والقطاع نحو 38.2% من جملة سكان فلسطين التاريخية ، بل أن البعض يتوقع من خلال معطيات جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى أن عدد الفلسطينيين مع نهاية عام 2006 سيتساوى مع عدد اليهود. ففى ظل انخفاض معدل الزيادة السكانية بإسرائيل الناتج عن انخفاض معدلات المواليد والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، هناك ارتفاع فى معدلات الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين ، والتى تحقق معدلات مرتفعة، فبعد أن كانت 2.5% عام 1969، ارتفعت إلى 4.5% عام 1992، وإن كانت هذه المعدلات لا تشمل شرقى القدس، الذى بلغ فى الفترة الأخيرة 3%[2]، وقد ساعد على الزيادة السكانية المرتفعة لدى الفلسطينيين دون الإسرائيليين هو طبيعة المركب السكانى الذى يظهره الجدول رقم (3) والشكل رقم (4 أ ، ب).

---

(1) موقع الشبكة الدولية : http://www.appc.org

(2) شبكة المعلومات الدولية : http://www.arij.org

جدول (3) : مقارنة الفئات السكانية العمرية والنوعية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام 1996.

المنطقة/الفئة	4 – 0	14 – 5	19 – 15	24 – 20	34 – 25	44 – 35	54 – 45	64 – 55	65+
الضفة الغربية	19.4	26.7	10.8	9.8	13.3	7.1	4.8	3.7	4.3
إسرائيل	10.3	19.6	9.4	8.4	14.1	13.2	8.7	6.8	9.4
غزة	21.3	28.4	11.1	8.6	11.7	6.6	4.7	4	3.8

المصدر : – دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ، 2004 .
– جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى ، 2004 .
– موقع الشبكة الدولية : http://www.appc.org

إذ يتضح أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يغلب عليهم الطابع الشبابى، أو المجتمعات الشابة التى تضم قاعدة الهرم السكانى بها اكبر عدد من الأطفال، حيث يبلغ معدل الأطفال أقل من 15 سنة بقطاع غزة

نحو 49.7 من جملة المركب السكانى ونحو 46.1 بالضفة الغربية ، فى المقابل لا يتجاوز عدد الأطفال فى المركب السكانى الإسرائيلى 29.9% ، الأمر الذى ينم عن ارتفاع معدل الإنجاب والزيادة السكانية لدى الفلسطينيين بصورة تفوق كثيراً الإسرائيليين ، وذلك الأمر ينبئ فى القريب عن مجتمع فلسطينى شاب مقبل على الزواج ، ترتفع نسبة الخصوبة فيه ، حيث تكمن فى هذه الفئات عدد النساء اللواتى هن فى قمة سن الإخصاب والقدرة على الإنجاب ، بل أكثر من ذلك يمكن لنا أن نعرف مقدار الفتيات الأقل من 14 سنة اللواتى يمثلن أمهات المستقبل[1]، وتؤدى الخصوبة المرتفعة بدورها إلى ارتفاع النسبة التى يمثلها صغار السن من العدد الكلى للسكان[2].

ولما كانت الخصوبة الكلية فى أراضى السلطة الفلسطينية ذات معدل 5.9 طفل / سيدة كانت ذات معدل 3طفل / سيدة بإسرائيل[3]. الأمر الذى يظهر معدل التكاثر الإجمالى لصالح الفلسطينيين على حساب الإسرائيليين ، إذ يعبر معدل التكاثر الإجمالى عن عدد الإناث اللواتى تنجبهن المرأة الواحدة ، أى عدد الإناث اللواتى تلدهن المرأة الواحدة فى المدى العمرى 15 – 49 سنة، وذلك بافتراض بقاء معدل الخصوبة العمرية الخاصة ثابتاً كما هو عليه فى سنة الأساس[4].

---

(1) يسرى الجوهرى وحافظ مصطفى : جغرافية السكان ، القاهرة ، 1971 ، ص 413 .

(2) Coal, A.J., Age and Sex, in readings in population, Ed. Petersen, W., 1972, P. 116.

(3) جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 1994 – 2001 ، يونيو 2002 ، جدول 13-2 .

(4) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 115.

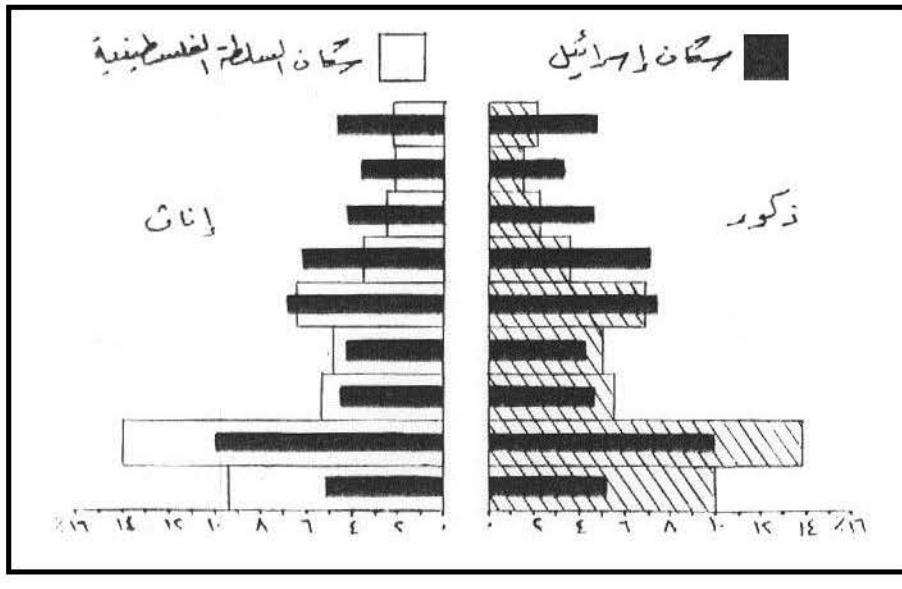

شكل (4أ) : المركب السكانى بالضفة الغربية مقارنة بنظيره الإسرائيلى عام 1996م.

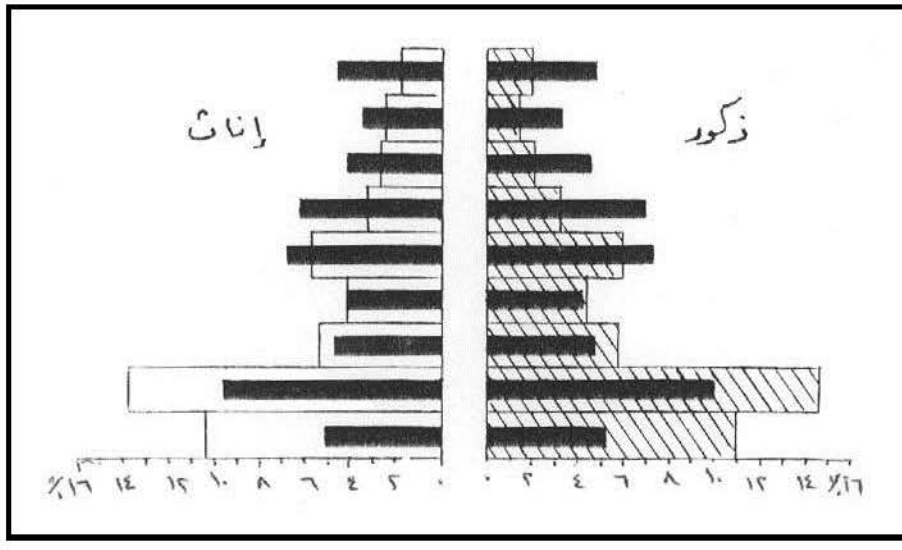

شكل (4ب) : المركب السكانى لقطاع غزة مقارنة بنظيره الإسرائيلى عام 1996م.

وحسب المعطيات المتاحة فقد بلغ معدل التكاثر بالنسبة لتركيبة السكان لدى السلطة الفلسطينية (3) إناث للمراة الواحدة[1]. أى أن الأنثى التى تجتاز فترة الحمل فى السلطة الفلسطينية تنجب ثلاث إناث يمكن أن يواصلن الإنجاب فى المجتمع من بعدها وهو معدل مرتفع جداً ، إذا ما قورن بنظيره الإسرائيلى الذى يبلغ 1.47 أنثى للمرأة الواحدة ، أو إذا ما قورن بنظيره الأمريكى (1.8 أنثى لكل امرأة واحدة) أو بنظيره اليابانى (1.0لكل امرأة واحدة) . وبناء على ما سبق فرغم السباق الإسرائيلى مع الزمن من أجل التفوق سكانيا ورغم تحديها للظروف المحيطة كى تحقق هذا الهدف ، إلا أنه لا يمكنها أن تواصل فى هذا المجال داخل فلسطين التاريخية أمام الفلسطينيين.

* تفيد التقديرات المستقبلية أن إسرائيل لا يمكنها تضييق الفجوة السكانية (شدة الانحدار الجيوبولتيكى) بينها وبين جاراتها الواقعة فى منطقة البؤرة المتمثلة فى مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا فعلى الرغم من انخفاض النسبة السكانية بين إسرائيل ومنطقة البؤرة من 1 : 50 نسمة عام 1948 إلى 1 : 21 عام 1958 ثم إلى 1 : 18.2 عام 1973[2]. إلا أن هذه النسبة بدأت فى الاتساع حيث وصلت عام 1990 إلى 1 : 19.7 ، ثم إلى 1 : 20 عام 2000 ومن المتوقع أن تصل إلى 1 : 20.6 عام 2025[3].
* توضح التقديرات السكانية المستقبلية لفلسطين التاريخية وإسرائيل معاً عن كثافات سكانية كبيرة بارزة ، بصورة تفوق نظيراتها بين دول المنطقة (دول البؤرة) ، وسوف تشهد السنوات المقبلة ضغطا واضحا من حيث الكثافة السكانية يفوق قدرات فلسطين التاريخية بكل المقاييس ، فمن خلال البيانات السكانية القائمة ، كانت كثافة السكان العامة على أرض فلسطين بداية العام 2004 نحو 386 نسمة/كم2، سوف تتضاعف عام 2020 إلى نحو 562

(1)

(2) U.N. Demographic Year Book – 1973. Table 4. pp. 101-102.

(3) الأرقام من حساب الباحث ، اعتماداً على ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 1994 – 2001 ، يونيو 2002 ، جدول 13 – 2 .

نسمة/كم2. أى سوف ترتفع نسبة كثافة السكان العامة إلى ما يعادل 45% عن عام 2004، ولكن يبدو أن الكثافة العامة هذه على أرض فلسطين التاريخية أقل خطورة ، وتبدو الخطورة عند ملاحظة كثافة السكان على مناطق فلسطين المختلفة كل على حدة كما هو واضح من ملاحظة الشكل (5 أ، ب). حيث كانت كثافة السكان فى بدايات عام 2004 نحو 325 نسمة/كم2 داخل الخط الأخضر بإسرائيل ، بينما ارتفعت إلى 589 نسمة/كم2 فى عموم أراضى السلطة الفلسطينية ، وكانت فى الضفة الغربية 391.2 نسمة/كم2 فى حين أنها ارتفعت إلى 3500نسمة/كم2 فى قطاع غزة.

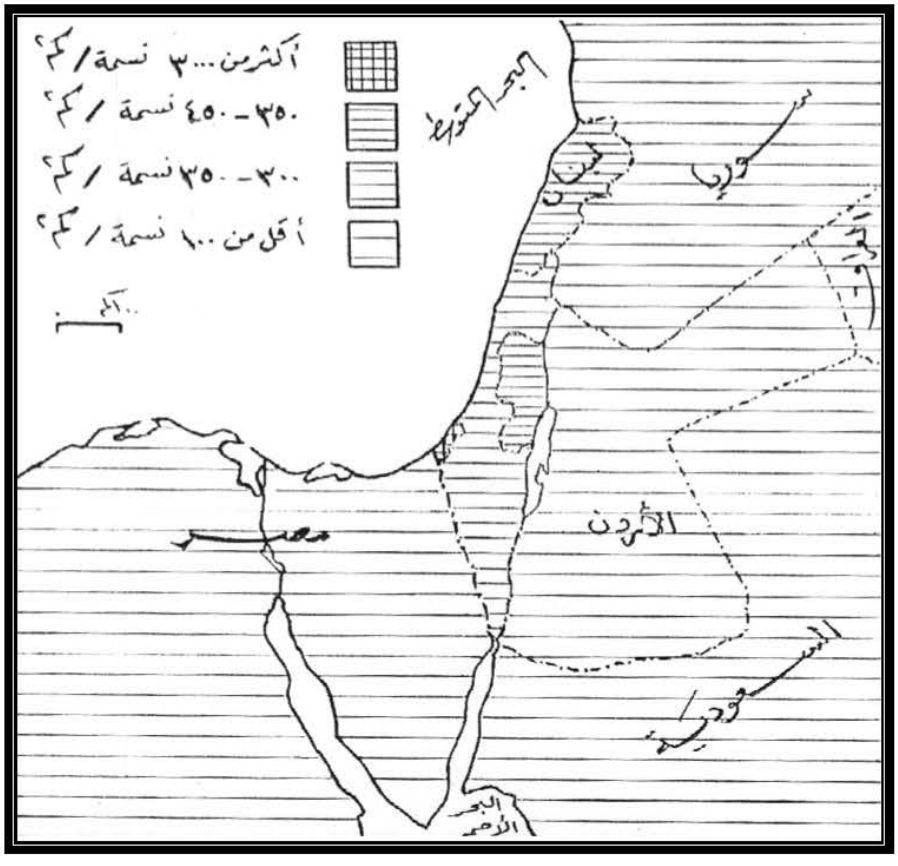

شكل (5أ) : توزيع كثافة السكان على مناطق السلطة وإسرائيل ودول المنطقة المحيطة بداية عام 2004.

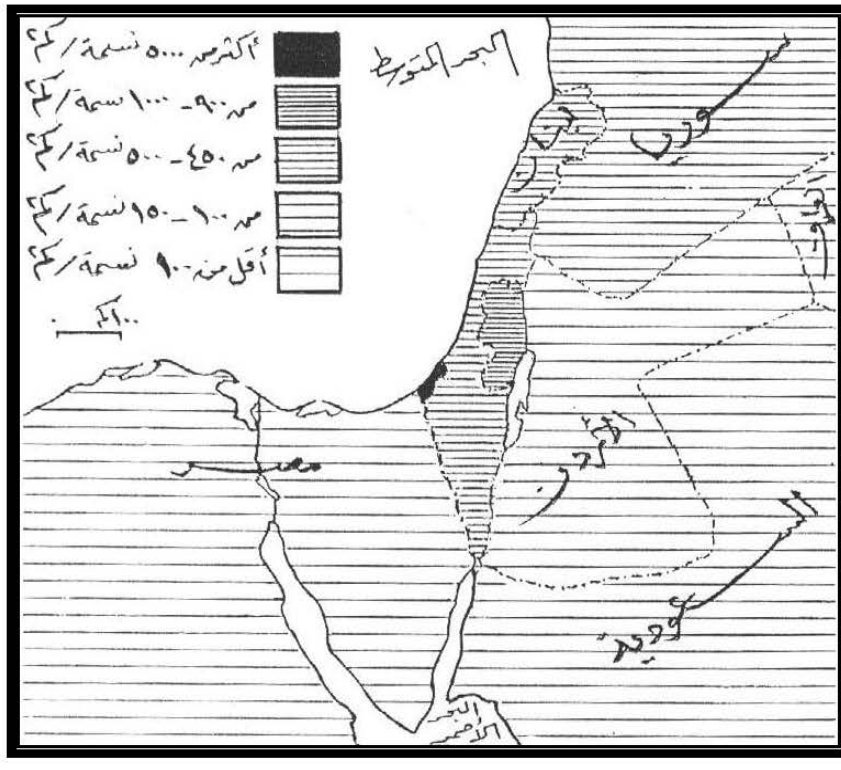

شكل (5ب) : توزيع كثافة السكان على مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل ودول المنطقة المحيطة خلال تقديرات عام 2020م.

وبالإطلاع على تقديرات السكان عام 2020 نجد أن كثافة السكان سوف تتضاعف على أرض فلسطين وسوف تزداد حدة هذا التضاعف على أراضي السلطة الفلسطينية ، نظراً للزيادة السكانية المتنامية بصورة تفوق الواقع الإسرائيلي – كما سبق عرض ذلك – إذ سوف تصل كثافة السكان على الأراضي الإسرائيلية إلى 452.5 نسمة/كم2 ، أى أقل من كثافة السكان سكانية غير مسبوقة في المنطقة ، فسوف تصل به كثافة السكان إلى 5500نسمة/كم2 ، الأمر الذى سيفرض ضغطاً سكانياً على الأرض الزراعية ومقومات الأرض التابعة للسلطة الفلسطينية بطريقة غير مسبوقة، حتى في غياب حق العودة للمهاجرين الفلسطينيين، الأمر الذى سيفرض خطراً قائماً على دول الجوار الجغرافي والتي تعتبرها إسرائيل متنفساً مستقبلياً للفلسطينيين، كما سبق توضيح ذلك. بل ويؤكد ذلك القول ما أعلنته جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان : الجدار العازل يهدد أمن الأردن مدللة بما قاله وزير الخارجية الأردني في وقتها "مروان المعشر" : إن الجدار العازل لا يمثل تهديداً مباشراً للفلسطينيين فحسب ، بل للأردن أيضاً ، إذ أنه سوف يقلص من احتمالات تسوية على أساس دولتين ، وأشار المعشر إلى أنه إذا حدث ذلك ، فإن للفلسطينيين إما أنهم سيطالبون بحقوق متساوية في الحقوق في دولة ذات قوميتن ، أو سيضطرون للتوجه نحو الأردن[1].

يجب ان ننتبه إلى أن إسرائيل قامت فى الأساس على مبدأ عنصرى دينى ومن ثم فإن العرب الفلسطينيين ذوى الجنسية الإسرائيلية ، لا يتميزون باللحمة والانصهار فى المجتمع الإسرائيلى بل لا يدخلون فى الخدمة العسكرية تحسباً للدواعى الأمنية ، ومن ثم نجد أن هناك بعداً آخر للفجوة السكانية "الفجوة الجيوبولتيكية" بين إسرائيل ودول البؤرة ، ويدعم ذلك الانتفاضة الفلسطينية التى استلمت راية المقاومة من الدول العربية التى كانت تتبنى القضية الفلسطينية من قبل ، حتى بدأت مرحلة تحديد الدول العربية المعنية بالقضية ، وعليه فمن المنطقى أن نضيف إلى دول البؤرة (عرب 48) إلى جانب الفلسطينيين حيث حركات المقاومة البارزة بها ، وذلك فى مقابل اليهود بصورة منفردة على أرض إسرائيل . وعليه يمكن القول باتساع الفجوة السكانية بين إسرائيل ودول البؤرة المعنية بالقضية الفلسطينية بصورة مباشرة لتصل الفجوة إلى 1 : 26 ، وهو أمر لا شك يقلق إسرائيل ، التى تطمع فى البقاء فى الدولة العبرية الكبرى المزعومة[2].

النتائج المترتبة على العرض السابق :

يبدو من خلال مجريات العرض فى البحث عدة نتائج نجملها فى النقاط التالية :

أولاً : تشهد فلسطين التاريخية تغيرات كبيرة فى البناء الديموجرافى ليس فى صالح المجتمع الإسرائيلى بل لصالح المجتمع الفلسطينى وعرب فلسطين 48 ، على حد سواء ، وذلك الأمر جدير بأن يجعل الإسرائيليين فى المستقبل القريب أقلية ، بعد أن حاولت إسرائيل على مدى أكثر من قرن جعل اليهود أغلبية على الأراضى الفلسطينية التاريخية.

ثانياً : سوف تؤدى التغييرات فى البناء الديموجرافى إلى ما يسمى بقانون الأوانى المستطرقة بصورة قصرية ، فلا مفر من غزو العرب فى فلسطين المناطق الإسرائيلية ، حيث أنه ستضيق الأراضى الفلسطينية بسكانها ، ومن جانب آخر لابد فى ظل التنامى السكانى الكاسح لعرب إسرائيل (فلسطينيو 48) من فقدان السيطرة الإسرائيلية على مناطق جغرافية هامة كالجليل والمثلث وأرض النقب الشمالى.

---

(1) جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير ، 2004 .

(2) حسبت الأرقام بواسطة الباحث اعتماداً على بيانات الجداول المتاحة بالبحث .

ثالثاً : سوف يؤدى الضغط السكانى الفلسطينى على الأرض إلى وضع أشبه بالتمدين والتمركز خاصة قرب حدود إسرائيل ، وذلك يؤدى لتغيير نظرية الأمن الإسرائيلية ، خاصة فى ظل فقر واضح وسوء الأحوال المعيشية للفلسطينيين بصورة متنامية ، مما يترتب عليه ظهور "الإسلام الراديكالى" أو ظاهرة الاستشهاديين الذين تعتبرهم إسرائيل وما يتبعها فى المجتمع الدولى إرهابيين .

رابعاً : سوف تشهد الأرض خاصة الفلسطينية ومواردها ضغطاً خطيراً من السكان على موارد المياه الأمر الذى سوف يزيد من حدة الصراع على هذا المورد الحيوى والنادر بطبيعته بين إسرائيل والفلسطينيين، باعتبار أن المياه فى فلسطين من أهم عناصر البقاء على هذه الأرض.

خامساً : ينبئ المستقبل عن تدهور فى الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ناتج عن الضغط السكانى يتبعه تدهور اجتماعى ناتج عن الإكتظاظ ، مثل انهيار مرفق النقل والمواصلات واختفاء المساحات الخضراء وتدهور جهاز التعليم وهذا الأمر لا يخفى على أحد ولكن لا سبيل للخوض فيه فى هذا المقام.

سادساً : سوف يؤدى الضغط السكانى الفلسطينى وزيادة السكان بين الضعفاء غير اليهود إلى إرتباك داخل إسرائيل، نتيجة مرات الشد والطرد بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة سوف تؤدى إلى انهيار التخطيط وظهور الفوضى وغياب سلطة القانون على نطاق واسع .

سابعاً : سوف يؤدى الخلل فى البناء السكانى والقانون معاً إلى تغير واضح فى بناء الكنيست الإسرائيلى ذاته ، وتعرضه للخطر ، الأمر الذى يعرض الوجود الإسرائيلى ذاته للخطر، حيث أنه من الضرورى فى ظل مثل هذه الظروف أن تعرض الديمقراطية الإسرائيلية التى تتباهى بها بين دول المنطقة للخطر المحقق.

ثامناً : سوف يؤدى تدهور وضع الديمقراطية فى إسرائيل وتفوقها النوعى فى ذلك إلى تدهورها العام واتجاهها تدريجياً نحو دول العالم الثالث، ذات الأنظمة اللاديمقراطية ، وفى ظل هذه الأوضاع سوف يتم هروب الأكفياء من إسرائيل ، كما هو واضح فى استطلاعات الرأي من الآن فى الوسائل المختلفة ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تهديد وجود الدولة العبرية وبقائها المتميز فى هذه المنطقة التى لم تتقبلها كجارة ذات وضع طبيعى وأمن حتى الآن ، خاصة على المستوى الشعبى لأعلى مستوى الأنظمة ، بل وليس من المحتمل ذلك فى المستقبل القريب فى ظل السياسة الإسرائيلية المتبعة.

تاسعاً : تدرك إسرائيل التفوق العددى للسكان الفلسطينيين على اليهود فى المستقبل ، ناهيك عن التفوق السكانى العربى، الذى تعدى 300 مليون نسمة بالفعل، ممثلاً 4.5% من جملة سكان العالم، ومتوقع ان يناهز 450 مليون عام 2025 ، أى 6.5% من جملة سكان العالم حينها، على مساحة 9.5% من مساحة العالم ، فى المقابل بلغ سكان يهود إسرائيل نحو 5.5 مليون نسمة يعيشون على مساحة 20 ألف كم2 ، أى هناك زيادة عربية قرابة الخمسين ضعفاً[1]. وقفت هذه الظروف وراء اعتماد إسرائيل على توظيف الشتات لديها بصورة فائقة وبأشكال مختلفة بدءاً بالتمويل والضغط على مراكز صنع القرار فى بلادهم – خاصة الولايات المتحدة وأوروبا – والمشاركة فى العمل التطوعى داخل إسرائيل بما فى ذلك القتال المسلح عند الحاجة، والمساهمة الجادة والتطوعية فى بناء المجتمع الإسرائيلى ، خاصة مؤسساته العلمية. وانتهاءً بالنزوح للاستقرار فى أرض الميعاد المزعومة[2]. الأمر الذى يجعل كل المنطقة فى حالة عدم استقرار دائم .

عاشراً : تدرك إسرائيل أنها دولة مطوقة بدول لا تأمنها بأى حال لما هو كائن فى التاريخ بين الجانبين لا مجال ولا حاجة لتكراره . ولذلك حاولت إسرائيل وتحاول بمساعدة كافة القوى الخارجية التفوق الكمى والنوعى فى مصادر القوى العسكرية، ويوضح ذلك الملحق رقم (1 أ، ب) وذلك تعويضاً للنقص السكانى عن المطلوب لديها، مما يترتب عليه الإنفاق العسكرى الباهظ لكل دول المنطقة بما يؤثر سلبا على التنمية فيها.

حادى عشر : يتذبذب الوضع السكانى فى إسرائيل بشدة تبعا للوضع السياسى بها وبالمنطقة ، فكانت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 سبباً بالغاً فى تخفيض عدد من المهاجرين من اليهود من كافة أنحاء العالم تجاه إسرائيل وذلك الأمر يمثل خطراً على ديموجرافيا إسرائيل فالهجرة لإسرائيل تعتبر أعز ما تملك إسرائيل – إذا تذكرنا أن المهاجرين إليها نصف المقيمين – إذ كان تدهور الوضع الأمنى بفعل الانتفاضة فى إسرائيل كفيلا بأن يؤثر سلباً على الهجرة لإسرائيل ، فإذا أخذنا عام 1999، قبيل الانتفاضة الفلسطينية مقياس (أساس) للهجرة اليهودية لإسرائيل . (67 ألف يهودى)، نجد أنها انخفضت إلى 50 ألف مهاجر يهودى لإسرائيل عام 2000 أى بانخفاض بلغ 25.4%[3]، ثم انخفض عدد المهاجرين من اليهود إلى إسرائيل عام 2001 إلى 45 ألف مهاجر أى بانخفاض عن سنة الأساس بنحو 33%

---

(1) محمد سالم إبراهيم مقلد ، الوطن العربى دراسة فى الواقع والمشكلات ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، 2002 ، ص 402 .

(2) عن جريدة الأيكونوميست ، عدد 6 يونيو ، 1998 .

(3) التقرير الاستراتيجى العربى ، 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص 286 .

ثم انخفض العدد فى العام التالى 2002 إلى 31 ألف مهاجر يهودى لإسرائيل أى انخفض عن سنة الأساس بنحو 53.7% ، ثم تدنى عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل فى العام 2003 إلى 22 ألف فقط أى أقل من سنة الأساس بنحو 67% ، وإجمالاً يمكن القول أن إسرائيل قد خسرت عدداً من المهاجرين اليهود إليها بنحو 120 ألف إذا اعتبرنا أن عام 1999 "قبيل الانتفاضة" سنة الأساس.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى خلق حالة من الاكتئاب والتشاؤم لدى المهاجرين حديثاً إلى إسرائيل، مما زاد من فاعلية الهجرة المعاكسة من إسرائيل ، فقد أبرز استطلاع للرأي نشرته جريدة هاآرتس الإسرائيلية فى 24 أغسطس 2001 أن 14% من الجمهور اليهودى الراشد، خاصة الشباب، ترغب فى الهجرة من إسرائيل ، وتركزت الكتلة الكبرى من المهتمين بالهجرة فى الشريحة العمرية بين 25 – 45 سنة (28%) ، وبين 45 – 45 سنة (8%) والذين تخطو 65 سنة (2%).

وتجدر الإشارة إلى أن غياب الأمن فى إسرائيل بفعل الانتفاضة كان له دور بارز فى ذلك ، فقد أظهر الإحساس بغياب الأمن بين المهاجرين الجدد لإسرائيل ، أولئك الذين لم تمكنهم الفترة القليلة التى قضوها فى إسرائيل من الشعور بالولاء والانتماء إليها ، خاصة فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية فى إسرائيل بالنسبة للمهاجرين الجدد بل وتلعب الدور الأكبر فى دفع الكثير منهم لتغيير اتجاهاتهم بعد فترة من هجرتهم لإسرائيل[1].

ولما كانت لإسرائيل القدرة من خلال نظام تعبئة ذو كفاءة عالية، على بناء تجميع قتالى من فئات السن 15 – 49 سنة من الذكور والإناث ، يحقق لها توازن عسكرى مناسب من وجهة النظر

الجيوستراتيجية[2]، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 ، قد أربكت هذا الجهاز الإسرائيلى المنظم ، فقد أجبرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية جهاز التعبئة الإسرائيلى أن يعمل بكامل طاقته باستدعاء الاحتياطى الإسرائيلى ، حتى تتمكن إسرائيل من تشكيل أربع قيادات خاصة للتعامل من التنظيمات الفلسطينية المسلحة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة متمركزة فى الأراضى الفلسطينية داخل المستوطنات وعلى الحدود اللبنانية ، وخصصت لها القوات المناسبة مع الاستعداد لدعمها بقوات مدرعة وميكانيكية وهليكوبتر فى حالات طوارئ وأطلقت عليها قيادة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 286 .

(2) عادل سليمان / لواء متقاعد ، التوازن العسكرى فى الشرق اللأوسط 2004 ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155 يناير 2004 ، المجلد 39 ن ص 238 .

مكافحة العصابات[1]، ومن أجل هذا الاستدعاء تم سحب عدد هائل من قوة العمل الاستراتيجية خلال التعبئة من كافة حقول العمل الإسرائيلية، إلى جانب ذلك فقد منع مئات الآلاف من الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر بإسرائيل من الدخول لإسرائيل لممارسة عملهم ، الأمر الذى أدى إلى حدوث شلل وارتباك فى قطاعات إنتاجية إسرائيلية كثيرة ، ليبرز دور العامل الديموجرافى المؤثر فى المواجهة حيث أدت الانتفاضة عشية وقوعها إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الإسرائيلى، الذى تراوح فى التسعة أشهر الأولى من عام 2000 ما بين 6.58 – 9%، وصل إلى (1.7 – 2%) حتى أكتوبر 2001[2]، ومنذ بداية الانتفاضة استمر تدهور الوضع الاقتصادى الإسرائيلى، فقد تراجع دخل الفرد حتى عام 2003 إلى مستوى عام 1995 ، وفى تقديرات أخرى ، قد تدنى مستوى دخل الفرد الإسرائيلى إلى مستوى ما قبل حقبه التسعينيات من القرن العشرين[3].

بعد عرض ما سبق يجب التنويه بأن حسابات الموازين العسكرية بين إسرائيل ودول الطوق ومعها فلسطين يجب أن تحكم بعامل ديموجرافى، قد يكون هو عامل الحسم حتى فى ظل تكدس المنطقة بالسلاح، التقليدى والحديث والنووى على حد سواء .

(1) نفس المرجع السابق ، ص 238 .

(2) التقرير الاستراتيجى العربى ، 2001 ، ص 278 .

(3) التقرير الاستراتيجى العربى ، 2004 ، ص 305 .

مصادر البحث

أولاً : المصادر العربية :

1. أريه الداد، دولتان لشعبين على ضفتى الأردن ، مركز أريئيل للدراسات السياسية ، نقلاً عن : جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .
2. التقرير الاستراتيجى العربى ، 2003 – 2004 ، الصراع العربى الإسرائيلى ، ص 313 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004 .
3. التقرير الاستراتيجى العربى 1999 ، الصراع العربى الإسرائيلى ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2000 .
4. التقرير الاستراتيجى العربى 1999 ، قضايا الوضع النهائى الفلسطينى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، يناير 2000 .
5. التقرير الاستراتيجى العربى 2003 – 2004 ، إسرائيل بين سطوة اليمين وتلاشى اليسار ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004 .
6. التقرير الاستراتيجى العربى ، 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، .2002
7. السعيد إبراهيم البدوى ، قضايا جغرافية . تأملات فى الفكر الجغرافى ، القاهرة ، 1992 .
8. أمين عبدالله محمود ، مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد 74 ، 1984 .
9. أيمن الرابى ، المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الوضع الهيدرولوجى السياسى والقانونى ، ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1994.
10. جريدة ألأهرام المصرية / 12 يناير 2004 .
11. جريدة الأيكونوميست ، عدد 6 يونيو ، 1998 .
12. جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 1994 – 2001 ، يونيو 2002 .
13. جهاز الإحصاء المركزى الفلسطينى ، عام 2004 .
14. خليل التفكيجى ، خبير الجغرافيا ومدير إدارة الخرائط ، بيت الشرق الفلسطينى ، نقلاً عن جريدة الأهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .
15. رشا حمدى ، الجدار الإسرائيلى فى ميزان محكمة العدل الدولية ، السياسة الدولية ، العدد 156 إبريل 2004 ، المجلد 39 .
16. روزمارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة ، ترجمة / خالد عايد ، بيروت ، 1980 ، ص 87 .
17. شبكة المعلومات الدولية : http://www.arij.org
18. صموئيل أتينجر ، اليهود فى البلدان الإسلامية 1850 – 1950 ، ترجمة / جمال احمد الرفاعى ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد 197 ، 1995 .
19. عادل سليمان / لواء متقاعد ، التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط 2004 ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155 يناير 2004 ، المجلد 39 .

20. عبد الجواد صالح ، العدو يهجر 35. ألف فلسطيني خلال عشر سنوات ، جريدة الهدف ، الكويت ، 17 سبتمبر ، 1981 .
21. عبد الخالق عبد الله جبه وأخرون ، القدس والاستيطان . مؤامرة التهويد والمواجهة ، سلسلة إصدارات المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ، 1999 .
22. عبد الملك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، الكويت ، سلسل عالم المعرفة ، العدد 71 ، 1983 .
23. عواطف عبد الرحمن ، الصحافة الصهيونية في مصر 1898 – 1954 دراسة تحليلية ، القاهرة ، 1979 .
24. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2004 .
25. فتحي محمد مصيلحي ، الجغرافيا السياسية – الإطار النظرى وتطبيقات عربية ، القاهرة ، 2005،
26. ليفيار وكاخ ، قراءة في يوميات موشي شاريت ، خطة إسرائيل لإقامة الكيان المارونى ، بيروت ، 1981 .
27. محمد سالم إبراهيم مقلد ، الوطن العربي دراسة في الواقع والمشكلات ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2002 .
28. محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2003 .
29. محمد عرابي نخلة ، تطور المجتمع في فلسطين 1920 – 1948 ، أطروحة دكتوراه ، آداب القاهرة، 1978 .
30. محمد محمد زهره ، بعض قضايا المنهج في الجغرافيا ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد 32 ، الجزء الثاني ، 1998 .
31. محمد محمود إبراهيم الديب ، سور إسرائيل العازل بالضفة الغربية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد 42 ، الجزء الثاني ، 2003 ، الجمعية الجغرافية المصرية .
32. محمد مصطفى ، جريدة الهرام المصرية ، 12 يناير 2004 .
33. محمود توفيق محمود ، الجغرافيا السياسية لإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسات الخاصة ، العدد 13 ، 1977 .
34. مها بسطامي ، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، مجلة الإنماء العربي ، العدد الأول ، تموز (يوليو) 1981 ، بيروت .
35. موقع الشبكة الدولية: http://www.appc.org
36. نادر فرجاني ، العرب في مواجهة إسرائيل . القدرات البشرية والتقنية ، مركز المشكاة للبحث ، مصر http://www,almishkat,org
37. نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، خريطة الطريق نحو طريق مسدود ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 153 ، يوليو 2003 ، المجلد 38 .
38. يسرى الجوهرى وحافظ مصطفى : جغرافية السكان ، القاهرة ، 1971 .

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1. Lake, G. H., Israel: immigration and dispersalof population, in population of the Middle East and North Africa, Edited by Clarke, J. and Fisher, W.B. London 1972.

2. Coal, A.J., Age and Sex , in readings in population, Ed. Petersen, W., 1972.
3. David Crossman: The Bunched Settlement Pattern (Samaria) and the (Hebron) Mountains Bar. Ilan universing, Israel, Inst. Br. Geogrge. N. S, 6. 1981.
4. Gilpert M.: The Arab – Israeli Conflict: Its Historian Maps, London, 1974.
5. http://www.arij.org
6. Jewish chronical 16/1/1976 .
7. Orni, E. and Efrat, E. Geography of Israel - Jerusalem: Israel University, Press. 1973.
8. Prtte, T., Middle East Refugees "The Palestinians: People History, Politics – Newjersey Transaction Books, 1965".
9. Sachar, H., Israel: The Establishment of A state - London. George Weilemfeld, 1952.
10. U.N. Demographic Year Book, Table 4, 1973.

* * *

منطقة بحيرة قارون: دراسة في الجيومورفولوجية البيئية

د. عزة احمد عبد الله*

مقدمة :

يهتم علم الجيومورفولوجيا البيئية بدراسة جيومورفولوجية منطقة ما و العمليات الجيومورفولوجية السائدة بها وما ينتج عنها من أخطار تهدد الإنسان، وكذلك دراسة اثر النشاط البشرى على السطح وما ينجم عنه من مشكلات بيئية، بهدف إيجاد توازن بين نشاط الإنسان وعناصر البيئة حتى يمكن الحفاظ على بيئة ملائمة لحياة الإنسان (Bennington, 2000, P. 25).

تقع منطقة الدراسة في القسم الشمالي من منخفض الفيوم بين دائرتي عرض 00 ً 20 ْ29 و00 ً 45 ْ29 شمالاً ، وبين خطى طول 00 ً 50 ْ30 و 40 ً 23 ْ30 شرقا (شكل 1). تتمثل أهمية منطقة الدراسة في أنها تمثل نظاماً بيئياً طبيعياً تأثر بالتدخل البشرى، فالمنطقة تضم ظاهرات جيومورفولوجية عديدة، وتضم بحيرة قارون التي تمثل بيئة مائية لأنواع كثيرة من الأسماك والطيور النادرة المحلية والمهاجرة وأحياء برية نادرة، كما توجد بها مستنقعات مائية حول البحيرة تحتوى على نباتات متنوعة تأتى إليها الطيور المهاجرة، كما توجد الشواطئ الرملية للبحيرة والأماكن الأثرية على السواحل، وتحتوى التكوينات الجيولوجية على الحفريات النباتية والحيوانية، وتنتشر بالمنطقة المنشآت